التنمية وعلاقتها بوعى المواطنين
ومشاركتهم فى المجتمع المحلى
دراسة ميدانية على قريتين بمحافظة سوهاج

دكتور

احمد السيد إمام عسكر

قسم الإجتماع

كلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادى

مقدمة عامة للدراسة

مشكلة الدراسة والإطار المنهجى

هذه الدراسة تتناول موضوع المشاركة الشعبية فى علاقاتها بالتنمية وتعد المشاركة من أبرز الركائز التى تعتمد عليها عملية التنمية ، بل أنها أصبحت دعامة أساسية لفعالية البرامج التنموية فى مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية هذا من جانب ، ومن جانب آخر يؤدى ارتفاع مستويات التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات إلى ارتفاع الوعى الاجتماعى وتعبئة قدرات المواطنين للمشاركة الشعبية فى زيادة جهود التنمية فى هذا المجتمع ، وبذلك توجد علاقة تبادلية بين المشاركة الشعبية والتنمية ، بمعنى أن أرتفاع درجة المشاركة يؤدى إلى ارتفاع مستوى التنمية كما أن ارتفاع مستوى التنمية يعزز المشاركة الشعبية .

ويمكن القول أن قضية التنمية تعتبر أحد القضايا الهامة ، بل وأكثرها أهمية والتى تشغل بال المتخصصين والباحثين سواء فى علم الاجتماع أو السياسة أو الاقتصاد حيث تعتبر التنمية هى الوسيلة أو الاداة التى تستخدمها الدول النامية لكى تلحق بالدول المتقدمة وتخرج من فلك التخلف .

وتجربة التنمية فى مصر تشير إلى أن العلاقة بين المشاركة الشعبية والتنمية تتميز بخصوصية معينة ، فقد تبنت الحكومة منذ عام ١٩٥٢ سياسات تنموية ذات توجه فوقى فى المرحلة الاشتراكية ، وقد أدى ذلك إلى تحسين فى مؤشرات التنمية دون اعتبار لمشاركة المواطنين على المستوى المحلى ، وبالتالى زادت معدلات التنمية فى مثل هذه الحالة دون أن يكون للمشاركة الشعبية المحلية دورا أساسيا فيها[1] وبعد ذلك اتجهت

---

(١) أشار جون ووتر بورى فى تحليله للمشاركة السياسية فى مصر إلى أن النظام السياسى لا يقوم على المشاركة انظر :

Waterbury, J. The Egypt of Nasser and Sadat: The political economy of tow regimes, Princeron, princeton University press, 1988.

الدولة منذ منتصف السبعينات تقريبا إلى الاعتراف بدور المشاركة الشعبية فى عملية التنمية وكان ذلك متسقا مع الاتجاه الرأسمالى وسياسة الانفتاح . وهذا جعل من قضية المشاركة والتنمية أحد الاهتمامات الرئيسية على المستوى الاكاديمى من جهة وعلى مستوى السياسة وصناعة القرار من جهة أخرى .

وإذا انتقلنا إلى الطرف الآخر من العلاقة - أى تأثير المشاركة على التنمية نستطيع القول بأن المواطنين فى المجتمع المصرى قد استقرت حياتهم منذ قرون عديدة على الكثير من صور التكافل الاجتماعى - وهذا معناه أن المشاركة الشعبية غير الرسمية تعد احد ملامح الحياة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ولا تذال هذه الصورة قائمة حتى الآن ، إلا أن صور المشاركة الشعبية الرسمية فى المجتمع المصرى لم تتغلغل فى نسيج البناء الاجتماعى كما أشرنا ، فعلى الرغم من وجود تشريعات فى المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى التى تتيح الفرصة لمشاركة المواطنين فى اتخاذ القرارات ، إلا أنه لا الحكومة ولا الأهالى ابديا جديه مناسبة فى ممارسة هذه الحقوق ومن هنا فمن غير المعروف حجم ودرجة المشاركة الشعبية فى المجتمع الرسمى ومدى علاقة ذلك بما حققته المجتمعات المحلية والقطاعات والمجتمعات من تنمية .

وبناء على ما سبق تدور الدراسة الراهنة حول احدى القضايا المحورية فى عملية التنمية فى مجالها الاجتماعى ، وتتمثل مشكلة الدراسة فى الوقوف على إبعاد المشاركة الشعبية المحلية فى سيقين تنمويين مختلفين .

ويقصد بذلك أن المجتمعات المحلية الريفية فى مصر تتدرج على مستوى التنمية من قرى ذات مستوى تنموى مرتفع وأخرى ذات مستوى تنموى متوسط وثالثة أخذه فى النمو أو لازالت متخلفة ، ومن المتوقع أن نجد حجم وصور المشاركة الشعبية تختلف من مستوى تنموى إلى آخر .

ولذلك فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى الوقوف على أبعاد هذه المشاركة فى مجال من أهم مجالات التنمية وهو المجال الإجتماعى فى نمطين من أنماط التنمية فى القرية المصرية ، نمط تنموى متقدم ونمط تنموى متخلف .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى مايلى :

(١) الكشف عن ملامح الوعى بالمشكلات الموجودة فى المجتمع المحلى على المستويات القومية والمحلية فى المجال الاجتماعى باعتبارها مقدمه للمشاركة .

(٢) الوقوف على إتجاهات المواطنين فى مجتمعات الدراسة نحو المشاركة الشعبية فى المجال الاجتماعى للتنمية واستعدادهم للمشاركة فى المستقبل .

(٣) الكشف عن ملامح الوعى بالخدمات المتاحة فى المجتمع المحلى فى المجال الاجتماعى .

(٤) الوقوف على المشاركة الفعلية فى عمليات التنمية بمعنى الممارسات والجهود المبذولة بالفعل من جانب المواطنين بما يدفع جهود التنمية إلى الأمام .

(٥) الكشف عن مدى اختلاف ابعاد المشاركة فى المجال الاجتماعى باختلاف مستوى التنمية فى مجالات الدراسة .

تساؤلات الدراسة :

الدراسة الحالية تثير عددا من التساؤلات التى تتفق مع الأهداف العامة للبحث تتمثل فى الآتى :

(١) هل تختلف أبعاد المشاركة الشعبية فى المجال الاجتماعى بأختلاف مستوى التنمية فى مجتمعات الدراسة ؟

(٢) هل تختلف ملامح الوعى بالمشكلات القومية والمحلية الموجودة فى المجتمع المحلى فى المجال الاجتماعى بأختلاف مستوى التنمية فى مجتمعات الدراسة ؟

(٣) هل تختلف ملامح الوعى بالخدمات المتاحة فى المجتمع المحلى فى المجال الاجتماعى باختلاف مستوى التنمية فى مجتمعات الدراسة ؟

(٤) هل تختلف اتجاهات المواطنين نحو المشاركة الشعبية فى المجال الاجتماعى للتنمية واستعدادهم للمشاركة فى المستقبل بأختلاف مستوى التنمية فى مجتمعات الدراسة ؟

(٥) هل تختلف صور المشاركة الفعلية فى المجال الاجتماعى للتنمية بأختلاف مستوى التنمية فى مجتمعات الدراسة ؟

مجتمعات الدراسة وكيفية اختيارها :

المجال الجغرافى :

وبما أن الهدف الأساسى للدراسة هو اختبار مدى تباين عمليات المشاركة الشعبية بتباين المستويات التنموية للمجتمعات المحلية ، فقد سعى الباحث إلى الاعتماد على إطار مقنن يتم فى ضوئه تحديد الفارق فى مستوى التنمية بين القرى التى تشكل المجال الجغرافى للدراسة - وبناء على ذلك استخدم الباحث معايير تصنيف القرى التى أعدها وأقرها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، ويقسم هذا التصنيف القرى إلى ثلاث أنواع حسب مستوى التنمية .

(أ) قرى منتجه . (ب) قرى ناميه . (جـ) قرى أخذه فى النمو .

وقد اعتمد الجهاز على عشرة معايير فى هذا التصنيف وهى :

(١) مدى فاعلية المشاركة الشعبية فى المساهمة فى تنفيذ مشروعات اقتصادية .

(٢) مدى تحقيق تنمية اللامركزية فى الوحدات المحلية القروية .

(٣) مدى نجاح مشروعات صندوق التنمية المحلية (القروض) .

(٤) معدلات تنفيذ مشروعات اتفاقية التنمية المحلية الثانية .

(٥) تقارير المتابعة ربع السنوية التى تعدها الوحدات المحلية القروية تحت أشراف جهاز بناء وتنمية القرية المصرية .

(٦) معدلات تنفيذ مشروعات الخدمة الأساسية .

(٧) تحقيق التكامل بين مشروعات الخدمة الأساسية ومشروعات التنمية المحلية الثانية .

(٨) عدد مشروعات استثمارات الجهاز (الباب الثالث) ونوعياتها .

(٩) مدى توافر المؤسسات التعليمية فى القرية ونسبة التعليم .

(١٠) عدد المشروعات المقامة بالجهود الذاتية بالقرية .

وبناء على تلك المعايير تم اختيار قريتين ، احداهما منتجة أو متقدمة وهى قرية جزيرة شندويل ، والثانية متخلفة أو آخذه فى النمو وهى قرية البلابيش وتقع قرية جزيرة شندويل فى الجانب البحرى من محافضة سوهاج وهى تتبع مركز سوهاج وتقع قرية البلابيش فى الجانب الشرقى من محافظة سوهاج وهى تتبع مركز دار السلام من الناحية الإدارية .

المجال البشرى :

قد تم جمع بيانات الدراسة الميدانية من أرباب الأسر فى القرى ممن تبلغ أعمارهم عشرين سنة فأكثر - بمعنى أن البحث قد أتخذ من رب الأسرة وحدة أساسية لجمع البيانات وتحليلها - وقد تم أخذ العينة بطريقة عشوائية بمعدل ٢٠٠ مفرده من كل قرية .

جمع البيانات وتجهيزها :

أعتمد الباحث على أداتين لجمع البيانات هما :

١- الملاحظة بالمعايشة لديناميات وصور المشاركة الفعلية من خلال مشروعات جارية التنفيذ داخل المجتمعات المحلية موضوع الدراسة .

٢- استخدام استبار للحصول على بيانات كمية من عدد كبير من الأهالى فى مجتمعات الدراسة لقياس اتجاهاتهم نحو عملية المشاركة وممارساتهم الفعلية من خلال جهودهم الذاتية فى عمليات التنمية . وقد تضمنت استمارة الاستبار فى شكلها النهائى البنود التالية :

(١) البيانات الأساسية عن رب الأسرة وافرادها .

(٢) المشاركة الشعبية فى المجال الاجتماعى .

وقد ركزت الأسئلة فى المجال الاجتماعى على الوعى بالخدمات المتاحة فى القرية ، والإحساس بالمشكلات الموجودة فى المجتمع المحلى ، والاتجاهات نحو المشاركة الشعبية فى هذا المجال والاستعداد للمشاركة فى المستقبل .

هذا وقد قام الباحث بعدة زيارات للقريتين مجتمعات الدراسة . وكان الهدف من هذه الزيارات التعرف على القيادات المحلية الشعبية والتنفيذية فى هذه القرى ، وشرح

أهداف الدراسة الميدانية لـهم ، والتأكيد على ضرورة تعاونهم مع البـاحث للمساعدة فى جمع البيانات كما أفادت هذه الزيارات فى جمع المؤشرات الأساسية عن القريتين موضوع الدراسة والتى تتعلق بالمجال الاجتماعى وقد كـان لهذه الزيارات الميدانية تأثيرها الايجابى فى مـرحلة جمـع البيانـات فقد تعـاونت القيـادة المحلية مـع الباحث فـى تذليل كـافة الصعوبات مما أدى إلى جمع البيانات بدرجة دقيقة وشاملة .

وقد اسـتغرقت جمع بيانات الدراسة الميدانـية مدة شهرين من ٦ يناير إلى ٦ مارس ١٩٩٦ وقد شملت هذه المـرحلة أيضا المراجعة الميدانـية للبيانات التى تم جمـعها . فقد أختـار الـباحث بعـض الاستـمارات كعينة للـتأكد ميدانيـا مـن صحة البيـانات التى تم جمعها . وقد أفادت هـذه المراجعة فى توجيه الباحث إلى ضـرورة تحاشى التضارب فى الإجابـة عن بعض الأسـئلة التـى تقيس الابـعاد المختلـفة بما يحـقق الاتساق بـين هذه الإجابات - كمـا شملت هذه المرحـلة المراجعة المكـتبية للاستـمارات لاستيفاء الـبيانات الناقصة .

وجدير بالذكر أن الباحث قد أنتهز فرصة انتدابه لـلمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بسوهاج وفرصة قيامـة بتدريب طلابه على إجراء البحوث حيث أنـتقى عددا من الطلاب المتميزين بـالفرقة الرابعة (مرحلة البـكالوريوس) لمساعدته فى جمع هـذه البيانات . وقد راعى فيهـم أن يكونوا من مناطق قـريبة من مجتمعـات الدراسة حيث يسهل عـلى ابناء مجتمعات الدراسة التعامل المرن مع هؤلاء الطـلاب وتقديم الاستجابة الدقيقة على أسئلة الاستبار . وقام الباحث بمراجعة مكتبية لهذه الاستمارات قبل تفريغها .

المشاركة كعملية اجتماعية

أطار تصورى

يحاول الباحث هنا طرح تصور مبسط يناقش من خلاله عملية المشاركة وعناصرها ، بحيث يسلط الضوء على بعض العناصر فى تحليل عملية المشاركة وأثارة أسئلة وقضايا جديدة والمدلول الأول الذى يتركه فى الذهن سماع لفظة المشاركة Participation فى أبسط صورة له يعنى تعاون طرفين أو أكثر فى موقف معين بحيث يكون كل منهما - شريكا للآخر فى العمل[١] كما أن المشاركة أيضا هى أسهام الأهالى تطوعا فى أعمال التنمية سواء كان ذلك بالرأى أو العمل أو التمويل أو غير ذلك[٢] ولن تتم تلك المشاركة إلا إذا آمن المواطنين بأن ثمار التنمية سوف تعود إليهم وعليهم[٣] وتشير المشاركة الاجتماعية إلى تلك العمليات السياسية التى من خلالها يستخدم المواطنون قوتهم لجعل مصالحهم «محسوسة» عند اتخاذ القرارات وعند احداث التغييرات فى الأنماط الاجتماعية السائدة[٤] . ومن المفهوم ضمنا أن الشريك يكون له نصيب متساو أو متعادل مع شريكه فى العائد من وراء هذه المشاركة ، أى أنها عملية إرادية ، كما أنها قيمة اجتماعية فى ذاتها وأسلوب اجتماعى يحقق مزايا عديدة[٥] .

وتمثل المشاركة فى ممارسة الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية بين فردين أو أكثر أبسط صورة للمشاركة - ينطبق عليها هذا المدلول .

---

(1) Ralph Kramer and Harry Specht (ed) : Reading in community organization: practic Hall, New Jearsey, 1969, p. 24.

(٢) عبد المنعم شوقى ، مشاركة المواطنين فى التنمية الريفية ، بحث منشور فى مؤتمر إدارة التنمية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٧ .

(٣) رمزى زكى ، الأزمنة الراهنة فى الفكر التنموى ، فى التنمية الإقتصادية والعدالة الاجتماعية فى الفكر التنموى الحديث ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ ص ٥٢ .

(4) Jimmy Algie; Social Values, objectives and Action Jon Wiley 8 sons, New York, 1975, p. 151.

(٥) عبد الهادى الجوهرى وإبراهيم أبو الغار ، دراسات فى علم اجتماع الإدارة ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ ص ٢٦٥ .

وبهذا التصور البسيط تكون العناصر اللازمة لتحليل عملية المشاركة هى :

- تحديد أطراف المشاركة .
- تحديد موضوع أو مجال المشاركة .
- تحديد عنصر الإرادة فى الدخول فى المشاركة .
- تحديد العائد من المشاركة وطريقة توزيعه .
- أهمية المشاركة .

أولاً : أطراف المشاركة :

أن تحديد أطراف عملية المشاركة يتطلب تحديد الإطار الذى يضم هذه الأطراف وقد يكون ذلك هو الأسرة مثلا أو العائلة أو الجيرة أو المؤسسة أو المجتمع بصورته المحدودة كالمجتمع المحلى أو الواسعة كالمجتمع القومى أو حتى العالمى ، وقد يكون هذا الإطار زمنيا كصور المشاركة القائمة عبر الأجيال أو قد يكون الإطار وظيفيا كصور المشاركة القائمة بين أعضاء المجتمع المهنى أو الحرفى الواحد .... ومن هنا يمكن القول أنه لا يمكننا الادعاء بوجود مشاركة بين أطراف لا يوجد إطار يجمعهما معا . وكلما ضاق الإطار الذى تتم معالجة موضوع المشاركة داخله ، يقل معه بالتالى عدد أو أطراف المشاركة ، وتصبح عملية المشاركة واضحة وذات دفع ذاتى .

وينصب اهتمامنا هنا على تحليل المشاركة داخل إطار المجتمع المحلى[1] ، ولا يتم بالتالى التركيز على عمليات المشاركة التى تتم على مستوى أضيق كما هو الحال فى الأسرة أو الجيرة وأيضا التى تتم داخل الإطار الأوسع للمجتمع الكبير لأنه فى هذا الوضع الأخير ينظر إلى المجتمع المحلى كمجرد طرف فى عملية مشاركة مع مجتمعات محلية أخرى داخل مجال أوسع للمشاركة فى المجتمع الكبير[2] . ويجب أن نفرق هنا

(١) أجلال أسماعيل حلمى «الوعى الاجتماعى ودور المرأة فى التنمية، بحث ميدانى فى جامعة الإمارات العربية المتحدة ، المؤتمر العلمى الثانى لكلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم ، القاهرة ، ١٠ - ١١ ديسمبر ١٩٨٨ ص ٦٧٤ .

(٢) طه منصور مدكور : دراسة تحليلية لمستوى وهى مشاركة القيادات الريفية التعاونية ببعض قرى مركز كفر الشيخ فى الأنشطة الارشادية والتنموية فى المؤتمر الثالث للاقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ، ٢١ ، ٢٢ مارس ١٩٨٩ - المجلد الرابع ، قسم الاقتصاد ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ١٩٨٩ ، ص ٧١ .

بين المشاركة فى داخل المجتمع المحلى Participation with in community ومشاركة المجتمع المحلى participation of community وبخصوص أطراف المشاركة داخل إطار المجتمع المحلى نجد أن الفرد قد لا يمثل بذاته - فى مجتمع القرية بالذات - وحده مستقلة كطرف مشارك فالعائلة لا تزال هى الطرف الأساسى أو الوحدة المشاركة participation unit على مستوى المجتمع المحلى ، وتدل خبرات العديد من البرامج الناجحة فى المجتمعات المحلية والقائمة على المجهودات الجماعية الذاتية أن جزءاً كبيراً من نجاحها قد تحقق من خلال اعتمادها على العائلات - وليس على الأفراد - كأطراف للمشاركة فى المجتمعات الريفية[1] .

وإذا كانت العائلات كوحدات هى أطراف المشاركة من قبل المجتمع المحلى الريفى فى تحديد المواقف المصيرية التى تخص هذه المجتمعات فأن البرامج والمشروعات الحكومية تعطى منظوراً آخر لعملية المشاركة . فالحكومة تمثل بالنسبة للمواطنين طرفا فى كثير من المواقف المشاركة فى المجتمع المحلى .

والجدير بالذكر أن مفهوم المشاركة يستخدم لدى أجهزة الإعلام والأجهزة التنفيذية الحكومية وبعض الباحثين الاكاديمين بمعنى مشاركة المواطنين كطرف آخر مع الحكومة فى تنفيذ مشروعات ترى الحكومة أنها تخدم المواطنين ويرى المواطنون أنها جزء من مسئولية الحكومة نفسها[2] .

ونخلص من هذا إلى أنه : من منظور اطراف المشاركة يمكن التمييز بين نمطين من أنماط المشاركة ، أحدهما الذى يمثل المواطنون داخله مجموع الأطراف والثانى يمثل المواطنون فيه مجرد طرف مقابل الحكومة كطرف آخر ، وأن هناك العديد من صور المشاركة التى يمثل المواطنون فيما بينهم فيها أطرافا لها والتى يحققون فيها درجات عالية من المشاركة .

(١) سوسن عثمان عبد اللطيف : المشاركة الشعبية فى تنمية المناطق الحضرية المتخلف ، دراسة ميدانية على بعض نماذج الاحياء المتخلفة بجمهورية مصر العربية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية آداب سوهاج ، ١٩٨٤ ، ص ١٤٣ .

(٢) سوسن عثمان ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

موضوع او مجال المشاركة :

إذا كانت معرفة اطراف المشاركة ضرورية لفهم عملية المشاركة فى أى سياق فإن الوضوح على مجال أو موضوع المشاركة على نفس المستوى من الأهمية والسؤال الهام هنا هو : ما هى أفعال المشاركة التى تدخل فى نطاق المجال الاجتماعى ؟

يعتبر موضوع المشاركة فى المجال الاجتماعى من أقل الأمور وضوحا . ففى المجال الاقتصادى مثلا من الواضح أن أطراف المشاركة ومجال المشاركة يرتبطا بتحقيق عائد مادى من خلال ممارسة نشاط اقتصادى وفى المجال السياسى يتفق علماء الاجتماع السياسى على ممارسات مثل التصويت والانتخاب واحتلال المناصب السياسية كأفعال مشاركة .

أما فى المجال الاجتماعى فإن الأمر يختلف . وقد اعتبر البعض أن مجرد قيام الفرد بدوره التلقائى فى الحياة كفلاح وكأب وكابن وغيره يعتبر نوعا من المشاركة الاجتماعية . وهناك من نظر إلى مجرد النشاط الاقتصادى والمنهج الفردى على أنه مشاركة مؤكدا[1] على أن ما يقوم به من زراعة الأرض وريها وحرثها وجمع المحصول تعد من أفعال المشاركة وهناك من أعتبر أن أفعال المشاركة ، وصور الدعم المادى والمعنوى من الفئة القادرة إلى الفئات الأقل حظا يعتبر من أفعال المشاركة - وكذلك كل اسهامات الفرد بالمال أو الجهد أو الفكرة والخبرة فى سبيل تحقيق مصلحة عامة محلية أو قومية يعد من أفعال المشاركة .

وأخيراً فأن أكثر الأفعال التى نظر إليها عدد كبير من دارسى المشاركة على أنها تمثل مشاركة اجتماعية اساسية هى العضوية فى التنظيمات الأهلية التى تتخذ صفة الرسمية ، كجمعيات الخدمات والرعاية الاجتماعية وجمعيات تنمية المجتمع المحلى والجمعيات التعاونية فى المجالات الانتاجية والاستهلاكية الأخرى ، ويعتبر الباحث أن هذا المظهر الأخير للمشاركة فى المجال الاجتماعى هو الأهم .

---

(١) الفاروق إبراهيم يوسف : نحو دور مقترح لتنمية آداء المجالس الشعبية المحلية لوظيفتها التخطيطية : دراسة مطبقة على المجلس المحلى لقرية سدس محافظة بنى سويف : ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى الثانى لكلية الخدمة الاجتماعية وعنوانه التنمية المحلية ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ص ٢٥٠ .

تحديد عنصر الإرادة فى عملية المشاركة :

أن تحليل عملية المشاركة يجب أن يتم فى ضوء فهم ارادة أطراف المشاركة فالمشاركة فعل أنسانى والفعل الإنسانى فعل ارادى . أن محاولة فهم : لماذا يشارك الناس أو يعزفون عن المشاركة يجب ألا تتم بمعزل عن فهم مدى توافر عنصر الارادة فى هذا الخصوص .

ومسألة ارادة الفعل أو السلوك من المسائل التى تواجه العلوم السلوكية الإنسانية جميعا . وهى تثير اسئلة جوهرية خاصة بأساس العلم ذاته ، والواقع أن العلوم الاجتماعية لا تستطيع أن تنفى وجود الارادة فى الإنسان ، ولكنها تعتمد على توافر آليات أخرى تسمح بتكرار سلوك الإنسان ، بل سلوك مجموعة من البشر إذا تشابهت الظروف الموقفية والمجتمعية .

ويركز علماء الاجتماع على الطابع العام للسلوك البشرى دون تركيزهم على الحالات الفردية ، ومن ثم فهم يؤكدون أن ارادة الإنسان تتشكل اجتماعيا[1] .

ويؤكد لنا أميل دوركيم أن الظواهر الاجتماعية التى هى قوالب للسلوك تمارس بعدين هامين احدهما هو الجاذبية التى تتكون خلال عملية التنشئة الاجتماعية والثانى : هو القهر الذى يتشكل خلال وسائل الضبط الاجتماعى . وهذا يجعل ارادة الفرد تتحدد بعدد من البدائل السلوكية المقبولة اجتماعيا والتى يختار الفرد بأرادته من بينها .

وبناء على ذلك لا يمكن فهم خاصية الارادة فى الانسان ، إلا فى ضوء فهم قوة وحدود الالزام والتوجيه والتوجيه الاجتماعيين لدفع الافراد للمشاركة أو العزوف عنها .

وقد اشار وليم ستون W. Stone فى كتابه سيكولوجية السياسة psychology of politics إلى أن هناك رغبات انسانية ترتبط بالمشاركة منها الرغبة فى الحياة الاجتماعية Desire for community والرغبة فى الارتباط engagement والرغبة فى الاعتماد المتبادل[2] Inter dependence .

(١) أبو بكر السيد الشهاوى : التنمية والمجتمع ، مطبوعات المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ ، ١٩٩١ ، ص ١٠١ .

(٢) أبو بكر السيد الشهاوى : المرجع السابق ص ١٠١ .

وتشير كل هذه الدلائل إلى أنه إذا تساوى موقفان من حيث الضغوط الاجتماعية أحدهما المشاركة والثانى عدم المشاركة - فأن الإنسان سيختار بأرادته ما يتفق وطبيعته ورغباته . ويعتبر العزوف عن المشاركة فى هذه الحالة أمرا مناقضا لهذه الارادة والرغبة ومتفقا فى نفس الوقت مع الرأى المغاير الذى أتخذه « روبرت دال R. Dahl »بأن الإنسان ليس حيوانا سياسيا[1] . وهو الرأى الذى لم يجد له كثيرا من الأنصار . وهكذا فإن تحليل عملية المشاركة فى ضوء عنصر الارادة يؤكد أن العزوف الارادى عن المشاركة لا يرجع إلى أن الإنسان ليس حيوانا سياسيا بل لأن الإنسان يسير بارادته ضد طبيعته السياسية هذه ، لأن هذه الطبيعة ليست غريزة حيوانية ، وانما قائمة على حساب للفعل فى ضوء التكلفة والعائد[2] فقد يدرك العازفون عن المشاركة - ولو ادراكا وهميا - أن مشاركتهم لن تغير فى الأمر شيئاً - أو بمعنى آخر قد يرجع العزوف عن المشاركة إلى الاحساس بعدم الرضا عن الأطراف المشاركة وعن دور كل منهم ، وعن العائد من المشاركة ونصيبهم فيه فى ضوء احساسهم بأن مشاركتهم لن تستطيع أن تغير من هذا الوضع الذى يرفضونه .

ويمكن القول أن المجتمعات التقليدية - والأمر ينطبق على مجتمعات هذه الدراسة - لا تعتمد كثيرا على عنصر الارادة الفردية الحرة بقدر اعتمادها على الالزام الاجتماعى خلال عملية التنشئة . ويتضح هذا بصورة أوضح فى المشاركة بصورها غير الرسمية بين أفراد المجتمع المحلى انفسهم .

ففى المجتمع المصرى الريفى توجد دلائل على أن بعض صور المشاركة الاجتماعية الغير منظمة - داخل نطاق العائلة أو الجيرة تعتمد أساسا على خبراتنا التى يكسبنا الوالدين اياها قصدا . ولكن يبدو أن بعض صور المشاركة الاجتماعية والسياسية على نطاق المجتمع القومى أو المجتمع المحلى لا تدخل ضمن أهداف التنشئة الاجتماعية بنفس القدر .

أما من حيث وسائل الضبط الاجتماعى فيمكن أن تلعب دورها من خلال

(١) أنظر : عبد المنعم شوقى ، الحجم الأمثل لوحدة التنمية ، دراسة على مجموعة قرى بمركز سمالوط ، محافظة المنيا ، مطبوعات قسم الاجتماع ، جامعة المنيا ١٩٩٠ .

(٢) محمود عبد الرشيد ، بحث المشاركة الشعبية والتنمية ، المجال الاجتماعى ، بحث مشترك بين اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وقسم الاجتماع بجامعة المنيا ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٣٣ .

وسيلتين : أحداهما غير رسمية كالعرف الذى يلعب دورا فى تشجيع المشاركة التلقائية الغير منظمة والقائمة بين المواطنين أنفسهم لخدمة جماعة خاصة أو لتحقيق مصلحة عامة تحتاج إلى مشاركة المواطنين معا فى حياتهم الجماعية[1] .

أما الوسيلة الأخرى للضبط الاجتماعى هى القانون والذى يفترض فيه أن يدفع إلى المشاركة الرسمية المنظمة وهى غير قائمة بصورة ملزمة حتى الآن ، حيث أن هناك بعض الصور القانونية المتواضعة والتى تعتبر مثلا أن هناك غرامة تقع على المتقاعسين عن المشاركة السياسية ومنها من يمتنعون عن الادلاء برأيهم فى الاستفتاءات والانتخابات ولكن من الناحية العملية لا تطبق بالفعل .

أما فى مجال المشاركة الاجتماعية فلا يوجد على حد علم الباحث أى جزاءات رسمية توقع على المواطن إذا لم يقدم على أى صور للمشاركة فى نشاط جمعى على الإطلاق .

العائد من المشاركة وطريقة توزيعه :

يختلف العلماء فيما بينهم عندما يقدمون اجابة على السؤال القائل : لماذا يشارك الناس ؟ وهل هناك ارتباط بين المشاركة والعائد منها ؟

ويعتبر البعض أن المشاركة فى حد ذاتها تمثل عائد حقيقيا إذ أنها جزء من الوجود الاجتماعى اللازم للانسان ومن ثم فالسعى للمشاركة هدف فى حد ذاته وليس وسيلة لتحقيق عائد بالمعنى الضيق .

وقد دار حوار وطيل ومستمر حول القول بأن المشاركة هدف فى حد ذاته بالنسبة للإنسان أو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى .

والحقيق أن المشاركة هدف ووسيلة[2] ونقطة الخلاف بين هذين الاتجاهين من النظر إلى المشاركة هو أن من ينظرون إليها على أنها وسيلة - من أمثال دال - يعتبرون أن الهدف الذى يرجى من ورائها يمكن تحقيقه بطرق أخرى أما الذين يعتبرونها هدفا يرونها

(١) محمود عبدالرشيد ، المرجع السابق ص ٣٤ .

(٢) أنظر عبد الرحمن صوفى عثمان ، توافر نظم المعلومات فى الأجهزة التخطيطية وعلاقته بأتخاذ القرار : دراسة ميدانية مقدمة إلى المؤتمر العلمى الثانى لكلية الخدمة الإجتماعية من ١٠ - ١١ ديسمبر ، القاهرة ، جامعة حلوان ، ١٩٨٨ ، ص ٢٧٩ .

وسيلة أيضا ولكنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الهدف فحينما يذكر « ماركس » أنه بالمشاركة فقط يصبح الإنسان كاملا Full person وحينما يشير آدلر إلى أن الإنسان هو إنسان فقط حينما يكون جزءا من كل فكلاهما يشير هنا إلى أن المشاركة جزء أصيل فى الذات الإنسانية - وبالتالى فإن غياب المشاركة هو غياب صوره معينة من الوجود الإنسانى للإنسان .

ومعنى ذلك أن الإنسان يسعى جاهدا لتحقيق هذه الصورة من وجوده . ومن هنا فأن أى أفعال للمشاركة لا تحقق هذا الوجود ، لا تعد مشاركة . وبذلك فأن عدم الدخول فيها ليس من قبيل العزوف عن المشاركة بقدر ما هو استمرار فى البحث عن مشاركة حقيقية .

وهكذا فأنه بغض النظر عن كون المشاركة وسيلة لتحقيق عائد أم أنها فى حد ذاتها عائد ، فأن الحرمان من هذا العائد يصبح مدعاة لرفض المشاركة ، وفى نفس الوقت دافعا لقبول وتدعيم صور أخرى بديله عن المشاركة[1] .

خلاصة الأمر :

- أن بعض المنظرين اعتبر أن المشاركة تمثل عائدا فى حد ذاته حيث أنه بدونها يفتقد الإنسان صورة من صور وجوده ، فالإنسان يكون انسانا فقط حين يشعر أنه جزء من كل .
- أن هناك وجهة نظر محدودة أعتبرت أن المشاركة نشاط يتم اقترانا بتحقيق عائد من ورائه ، وترى هذه الوجهة من النظر أن فعل المشاركة فعل مؤقت يلجأ إليه الفرد حينما يعجز عن تحقيق أهدافه بالطرق العادية أى بدون مشاركة .
- أن المشاركة بين المواطنين بعضهم مع بعض احدى صور المشاركة التى يشعر المواطن بعائدها المادى وبكيانه الاجتماعى فيها معا ، على عكس المشاركة مع الحكومة .
- ان افتقاد الاحساس بالعدالة فى توزيع عوائد المشاركة قد يؤدى منطقيا إلى العزوف عن المساهمة فيها . وفى حالة ممارسة مشاركة من جانب من فى هذا الموقف ،

(1) Ralph Kramer and Hary specht: Reading in communuty organization op-cit: p. 106.

تكون مشاركة لاعادة توزيع العائد بصورة مختلفة وهى نوع من الأفعال المتمردة على البناء أو الإطار القائم للمشاركة .

- أن تحليل المشاركة يجب أن يتضمن فهم تصورات المواطنين عن العائد من المشاركة وطريقة توزيعه بالاضافة إلى القيمة الذاتية لعملية المشاركة بأعتبارها جزء من الوجود الإنسانى للفرد .

قنوات المشاركة النظامية :

ذكرنا فيما سبق أن المشاركة ذات شقين أحدهما : هو المشاركة غير النظامية والثانى : هو المشاركة النظامية أو الرسمية[1] أما المشاركة غير النظامية أو التلقائية فتضم كل صور النشاط والتعاون القائمة داخل بناء اجتماعى معين والتى تتحدد أسسها وطبيعتها حسب ما يقرره البناء الاجتماعى ذاته ، وسوف نركز هنا على صورة المشاركة المرتط بالمصلحة العامة للمجتمع والتى تتم وفق إطار منظم .

ويقصد بالمصلحة العامة هنا الشئون والقضايا التى تتعلق بحياة المجتمع ككل وتؤثر فى أكبر عدد من أفراده دون أن تكون مصلحة ذات صلة أو تأثير مباشر بأحد الأفراد أو فئة قليلة فيه ، فالشوارع والطرق والكبارى والأمن والمرافق العامة والشئون البيئية وغيرها تعد من المصلحة العامة .

أما المشاركة المنظمة أو الرسمية فالمقصود بها هنا تلك الهياكل أو الهيئات المنظمة اداريا وفق إطار مكتوب يستند إلى تشريع ، والتى تنشأ وتدار بواسطة مواطنين يتم انتخابهم داخل إطار جغرافى محدد ويمارس المواطنون من خلالها نشاطا جماعيا ، فيتخذون قرارات ويرسمون سياسات وينفذون برامجا وانشطة تخصهم أو تخص جماعة منهم أو تخص مجتمعهم ككل .

ويمكن القول أن هناك عددا من القنوات التى ينطبق عليها هذا التعريف والتى يمكن حصرها إجمالا على المستوى المحلى فيمايلى :

(١) المجلس الشعبى المحلى وهو يخدم الشئون المحلية العامة

(١) سوسن عثمان ، المشاركة الشعبية فى تنمية المناطق الحضرية المتخلفة ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٢) الجمعيات الأهلية ذات الطبيعة الاجتماعية مثل جميعات تنمية المجتمع وجميعات الرعاية الاجتماعية أو الجمعيات الخيرية وتخدم قطاع العمل الاجتماعى .

(٣) الجمعيات التعاونية الزراعية وهى تخدم قطاع العمل التعاونى الزراعى .

(٤) الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وهى تخدم قطاع التعاون الاستهلاكى .

(٥) مراكز الشباب وهى تخدم قطاع النشاط الشبابى .

(٦) مجالس الآباء والمعلمين وهى تخدم قطاع التعليم .

وتمثل هذه الهياكل الإدارية قنوات منظمة للمشاركة على المستوى المحلى فى القطاعات المختلفة فجميعها تضم ممثلين من المواطنين يتم انتخابهم بواسطتهم لكى ينوبوا عنهم فى إتخاذ القرارات والإجراءات التى تمس حياة ومصير مجتمعهم[١] . صحيح أن المواطنين لهم أيضا حق وفرص انتخاب ممثليهم فى مجلس الشعب ومجلس الشورى وكذلك فى الاستفتاء الذى يطرحه مجلس الشعب عند اختيار رئيس الجمهورية أو تجديد مدة حكمه أو فى أى نوع آخر من الاستفتاءات القومية - ولكن الهياكل الادارية التى ذكرناها تمثل أكثر صور القنوات المحلية فى ممارسة الديمقراطية على مستوى هذه المجتمعات .

قنوات المشاركة على المستوى المحلى :

أ- مستوى المحافظة :

يعد المجلس الشعبى المحلى للمحافظة من أهم قنوات المشاركة المتاحة على مستوى المحافظة ، ويعتبر هذا المجلس من قنوات المشاركة المحلية الشاملة حيث يختص بالرقابة على المرافق العامة بالمحافظة والاشراف على خطط التنمية ومتابعتها وأقرار مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واقرار مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى للمحافظة[٢] .

(١) يحيى حسن درويش وآخرون ، أسس الإدارة فى الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، مطبعة عادل بشبير ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٧ وما بعدها .

(٢) نص المادة رقم ١٢ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

ويدخل ضمن اختصاصات هذا المجلس ايضا اقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والامكانيات الذاتية واقتراح فرض الضرائب ذات الطابع المحلى واقرار فرض أو تعديل أو الغاء الرسوم ذات الطابع المحلى على مستوى المحافظة .

وهناك أيضا قنوات أخرى للمشاركة على مستوى المحافظة منها النقابات الفرعية بالمحافظة والاتحادات النوعية والاقليمية كالاتحاد (النوعى) التعاونى الزراعى والاتحاد (النوعى) التعاونى الاستهلاكى والاتحاد الاقليمى للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة .

ب- مستوى المركز :

تمثل المجالس الشعبية المحلية للمراكز قنوات شمولية للمشاركة أيضاً ، وتختص هذه المجالس بالاشراف والرقابة على أعمال المجالس الشعبية المحلية للقرى والمدن الواقعة فى نطاقها ، وتختص كذلك بالرقابة على المرافق العامة واقرار مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى واقتراح انشاء المرافق الجديدة وتحديد القواعد العامة لادارة واستخدام ممتلكات المركز ، وقواعد تنظيم المرافق العامة وقواعد تنظيم تعامل أجهزة المركز الخدمية الحكومية مع الجمهور ، وتحديد واقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والامكانيات الذاتية[1] .

ومن ناحية أخرى هناك بعض قنوات المشاركة المنظمة الأخرى على مستوى المراكز ومنها النقابات المهنية الفرعية وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية المشتركة وهى التى تضم ممثلى الجميعات التعاونية الزراعية بدائرة المركز[2] .

كما أن هناك ايضا ما يسمى باللجنة الاستشارية لمجالس الآباء بدائرة الإدارة التعليمية للمركز[3] .

وفى مقابل هذا لا يوجد على مستوى المركز أى هياكل مستقلة تتعلق بقطاعات العمل الإجتماعى بالجميعات الأهلية أو بقطاع الشباب .

---

(١) نص المادة رقم ٣٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

(٢) أحمد زكى أمام : الجمعيات التعاونية الزراعية فى المجتمعات المستحدثة ، القاهرة ، دار التعاون ، ١٩٧٥ ، ص ٢١ .

(٣) قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بشأن مجلس الأباء والمعلمين ، المادة ١٦ .

جـ- المستوى المحلى (الاحياء والقرى) :

يقصد بالمستوى المحلى هنا أصغر وحدة إدارية فى القطاعين الريفى والحضرى وجدير بالذكر أنه - تمثل الوحدة المحلية القروية أصغر وحدة إدارية فى التقسيم الإدارى للمجتمع المصرى . ومن هنا فان القرية كتجمع سكانى واحد لا تمثل بذاتها وحدة إدارية - ناهيك عن التجمعات السكانية الأصغر كالعزب والنجوع والكفور - وهكذا فأن القرية الواحدة لا تمثل مجتمعا محليا قائما بذاته من ناحية المجالس المحلية كقنوات للمشاركة ، فى حين أن الأحياء فى المدن الكبرى تمثل مجتمعات محلية قائمة بذاتها - ففى الوقت الذى يكون فيه مجلس شعبى محلى لكل مجموعة قرى ، يكون هناك مجلس محلى أيضا لكل حى حضرى فى المدينة .

أما فى قطاع العمل الاجتماعى ممثلا فى الجمعيات الأهلية فتتساوى فيه المدينة والقرية من حيث امكانية توافر هذه القناه من المشاركة فيمكن لكل قرية وكذلك لكل حى أو مدينة كاملة أن تشكل إطارا منظما للمشاركة فى العمل الاجتماعى بشرط ألا يتكرر نشاط أكثر من جمعية داخل التجمع السكانى الواحد بحيث لا تؤدى أكثر من جمعية نفس الغرض فى مجتمع محلى واحد .

أما فى قطاع التعليم فإن قناة المشاركة المتاحة بالنسبة للمجتمع المحلى هى : مجلس الأباء والمعلمين - فحيثما توجد مدرسة ابتدائية أو إعدادية أو ثانوية ينشأ داخل إطارها مجلس للأباء .

أما فى قطاع الشباب فان قناة المشاركة فيه تتمثل فى مجالس إدارة مراكز الشباب فحيثما ينشأ مركز شباب يتشكل له مجلس إدارة[1] .

أما بالنسبة للقطاع التعاونى فأن التعاونى الزراعى يرتط بحكم طبيعته بالنشاط الزراعى ولذلك توجد قنوات المشاركة فى هذا المجال حيث توجد الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى أو فى بعض الأحياء التى يوجد فيها نشاط زراعى - وحيث توجد جمعية تعاونية زراعية تمثل قناة للمشاركة فى هذا المجال فمجلس إدارة الجمعية يتم انتخابه

(١) محمود عبد الرشيد ، المشاركة الشعبية والتنمية ، المجال الاجتماعى ، المرجع السابق ، ص ص ٥٨ - ٥٩ .

من بين المواطنين الأعضاء فى الجمعية العمـومية لهذه الجمعية - ويقوم مجلس الإدارة فى الجمعـية التعاونيـة الزراعية بإتـخاذ القرارات والإجراءات الخـاصة بإدارة شئون الجمـعية وخدمة أغراضها .

أما فى القطاع الـتعاونى الاستهلاكى فهنـاك الجمعيات التعاونية الاسـتهلاكية وهى ذات اغراض تعـاونية كما هـو واضح من اسمها ولـكنها تدار بـواسطة المواطنـين حيث ينتخب من بين أعضائها مجلسا يتولى ادارتهـا ، ويمكن انشاء جمعية تعاونية استهلاكية فى نطاقات محلية وقطاعات صغيرة .

أهمية المشاركة الشعبية :

المشاركة مبدأ مقبول فى العادة بشكل أو بأخر فى كل النظم الرأسمالية والاشتراكية فهناك اتفاق بين جمـيع المصلحيين فى الريف والحضر على قبـول مبدأ المشاركة لأسباب كثيرة أهمها مايلى :

- أن المشاركة تؤدى إلى تعليم الشعب عن طـريق الممارسة فيعرف بمرور الوقت كيف يحل مشكلاته بنفسه .
- تؤدى المشاركة إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب فتستجيب الحكومة إلى مشكلات الشعب وقضاياه ويتعاطف الشعب مع جهود الحكومة .
- أن المشاركة تعنى تدعـيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكـومة التى هى الضمان الوحيد لتعديل مسار التغيير ليتمشى مع مصالح الجماهير الشعبية العريضة .
- أن المشاركة الشـعبية الحقيقيـة تعـنى فـى كثيـر من الأحيان تدعيم الفـكر الحكومى بكثـير مـن الآراء الشـعبية الصـالحة التـى لـم تتأثر بعـد بتقالـيد البيروقـراطية وحـدودها .
- أن المواطنين المحليين فى الـعادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصـلح لمجتمعهم ومالا يصلح[1] .
- الاسراع باحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية .

(١) عبد المنعم شوقى، مشكلة الاصلاح فى المجتمعات الريفية الحديثة ، دراسات فى التنمية الريفية المتكاملة ، مجلة اليقظة العربية ، السنة الثانية ، يونيو ١٩٨٦ ، ص ٧٤ .

- تكلفة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية الريفية عن طريق العون الذاتى[1] .

ويفسر "Dubey" أهمية المشاركة الشعبية فى ضوء أربعة أسباب رئيسية[2] هى :

(١) عدم ملائمة البرامج :

حيث أن برامج التنمية المنفذة فى المناطق الفقيرة كانت تهدف إلى احتواء هذه المناطق وادماجها فى المجتمع الأمريكى ، ويعنى هذا أنها فرضت على المواطنين فى تلك المناطق ومن ثم افتقدت عنصر المواءمة وأصبحت عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوه ولا تتناسب ونمط الحياة السائد ، ومن هنا جاءت أهمية مشاركة المواطنين للوصول إلى تصور واقعى عن البرامج الفعالة والمؤثرة والملائمة ، فالأهالى هم أقدر على تحديد احتياجاتهم واقدر على اقتراح الحلول الملائمة لاشباع ومقابلة تلك الاحتياجات .

(٢) خلق قاعدة قومية :

لما كان الفقراء لا يملكون من مصادر وأسباب القوه سوى القليل ، فأنهم عاجزون عن التعامل على قدم المساواة مع هؤلاء الذين يشكلون بناء القوة فى مجتمعهم . ومن ثم كان من الأهداف الأساسية لبرامج العمل مع المجتمع خلق قاعدة من الفقراء ومساعدتهم على الهيمنة على البرامج والمشروعات القائمة فى مجتمعهم - ويتحقق ذلك من خلال خلق التنظيمات والتوسع فيها .

(٣) ضمان وصول الخدمة لمستحقيها :

على الرغم من أن برامج ومشروعات التنمية توجه اصلا للقاعدة العريضة من الأهالى ، إلا أنهم أقل الناس استفادة منها ، ومن ثم وجب البحث عن أفضل السبل لتوصيل الخدمة لمستحقيها من الطبقات ذات المستويات الاقتصادية المنخفضة . ومن هذه السبل أن نستعين بالمواطنين كمعاونين غير مهنيين كما أن هؤلاء أكثر فهما لثقافتهم وأكثر دراية باحتياجات مجتمعهم .

---

(١) عبد الهادى الجوهرى وإبراهيم أبو الغار ، المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

(2) Dubey N. Sumoti; community Action programmes and citizen particpation, in social work, Journal of national Association of social workers, vol 15 No. 1, 1976. pp. 77 - 80 .

(٤) تحقيق الديمقراطية :

يفترض دائما أن كل مواطن يجب أن يسهم فى شئون مجتمعه إلى أقصى درجة ممكنة ، ومن ثم كان هناك حاجة ملحة لقنوات اتصال تساعد المواطنين على المشاركة فى شئون مجتمعهم والتعبير عن آرائهم فى حرية تامة . ومن هنا تستطيع أن نلمس[١] أهمية المشاركة الشعبية بحيث يصبح من الخطورة بمكان الا يضع المخططون فى حساباتهم أهمية دور المشاركة الشعبية . وبذا يكون ذلك معوقا أساسيا من معوقات التنمية ، فدور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثيراتها بشدة على إنجاز الخطة ومدى تحقيقها لاهدافها . ومن المعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع من جانب الذين يتأثرون به ، وأن كان بغير اقتناع منهم سيلقى المقاومة ، لأن تنمية[٢] المجتمع المحلى لا تعتمد على القيادة المهنية فقط ، أنما تعتمد أيضا على أشتراك أغلب اعضاء المجتمع فى عملية اتخاذ القرارات فالتغيرات التى لاتحدثها سوى فئة واحدة من فئات المجتمع (بناء القوة) فى الغالب لا تتلاءم مع نسق القيم للفئات الأخرى .

كذلك فأن مشاركة المواطنين فى شئون مجتمعهم يؤدى إلى إحياء وإثراء الأشكال القائمة للحكم المحلى والتحول إلى إدارة محلية فعالة[٣] .

وهكذا نركى أن هناك اتفاقا على أهمية وقيمة مشاركة المواطنين فى مختلف مراحل عملية التنمية بدءا من التخطيط وحتى المتابعة والتقويم فمشاركة المواطنين لا تعنى فقط موافقتهم واقرارهم للأهداف سابقة التحديد وتنفيذ هذه الأهداف وانما تعنى فوق ذلك اشتراك المواطنين فى تحديد المشكلة ووضع الحلول التى يرونها أكثر ملاءمة[٤] .

---

(١) عبد الهادى الجوهرى ، التنمية ومعوقاتها فى المجتمعات النامية ، دراسات التنمية الاجتماعية ، مدخل اسلامى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٤١ .

(2) Lowery Nelson and others; community structure and change, The Macmillan company, N. Y. 1960, p. 433.

(3) Joel M. Halpern; The changing village community, Englewood clifs, N. Y., 1967, p. 48.

(4) Roger W. Patillo; Urban community Development and social planning in the social worker, Cadain Associated of social workers, vol. 30 No. 3 July 1970, p. 19.

الدراسة الميدانية

١- الخصائص الأساسية لعينتى الدراسة .
٢- عرض جداول البيانات الخاصة بمؤشرات الدراسة .
٣- تحليل النتائج ومناقشتها .
٤- توصيات الدراسة .

أولاً: الخصائص الأساسية لعينة الدراسة :

يعتمد الباحث فى علم الاجتماع على تحليل خصائص عينة دراسته للوقوف على التباين فى المتغير التابع تبعا للاختلاف فى هذه الخصائص سواءاً أكانت خصائص ديموجرافية أو أقتصادية أو اجتماعية ... الخ . وبناء على ذلك يفيد تحليل هذه الخصائص فى الدراسة الحالية فى التعرف على مدى اختلاف المشاركة بأختلاف هذه الخصائص ... ويبدو هذا التحليل أكثر فائدة عند مقارنة هذا الاختلاف بين قرى الدراسة والتى تختلف فى مستوى التنمية بها .

ويتناول هذا الجزء خصائص عينة الدراسة فى هذه القرى : جزيرة شندويل (متقدمة) البلابيش متخلفة وتشمل تلك الخصائص : العمر ، الديانة ، المهنة ، المستوى التعليمى ، الحالة الزواجية ، الدخل الشهرى ، ومدى جود أملاك أو عقارات بالأسرة .

جدول رقم (١)

توزيع أرباب الأسر فى العينة بحسب العمر

فئات العمر	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
٢٥	١١	٥,٥	٩	٤,٥
٢٥ -	٢٤	١٢,٠	٢٨	١٤,٠
٣٠ -	٣٥	١٧,٥	٣٢	١٦,٠
٣٥ -	٢٣	١١,٥	٣٠	١٥,٠
٤٠ -	٢١	١٠,٥	٣٠	١٥,٠
٤٥ -	٢٧	١٣,٥	٢٢	١١,٠
٥٠ +	٥٩	٢٩,٥	٤٩	٢٤,٥
الجملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

وبالنظر إلى الجدول السابق والذى يوضح توزيع أرباب الأسر فى العينة بحسب العمر . يتضح أن هناك اختلافا فى توزيع أرباب الأسر حسب التركيب العمرى وتبلغ أوضح صور الفروق بين العينتين عند فئات العمر أكثر من خمسين سنة ، إذ بلغت نسبة فئة العمر هذه فى عينة القرية الأقل نمو ٢٤,٥ ٪ فى حين بلغت نسبتهم فى عينة القرية الأكثر نمو ٢٩,٥ ٪ وبصفة عامة فإن نسبة أرباب الأسر الأكثر من خمسين عاما فى القريتين كبيرة بالقياس لبقية فئات العمر الأخرى . ومع أن هذه النسبة تتفق مع نظيرتها فى التركيب العمرى فى الدول النامية عموما ، إلا أن هذا من الممكن أن تكون له أهمية على درجة كبيرة بالنسبة لعملية المشاركة فى المجال الاجتماعى - ففى القطاع الريفى فى المجتمع المصرى يمثل كبار السن مكانه اجتماعية عالية وكبار السن يكونون عادة أكثر التزاما بالقيام بالأدوار التقليدية المستمدة من ثقافة المجتمع .

جدول رقم (٢)

توزيع أرباب الأسر فى العينة بحسب الديانة

الديانة	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
مسلم	١٨٥	٩٢,٥	١٩٧	٩٨,٥
مسيحى	١٥	٧,٥	٣	١,٥
الجملة	٢٠٠	١٠٠,٠	٢٠٠	١٠٠,٠

لو نظرنا إلى الجدول رقم (٢) السابق لوجدنا أن النسبة الغالبة من أرباب الأسر يدينون بالإسلام وهذا الاستنتاج يتفق مع خصوصية التركيب الدينى فى المجتمع المصرى بصفة عامة .

ويمكن أن يكون لهذا التركيب الدينى تأثير واضح على المشاركة الشعبية فى المجالات المختلفة ، ولعل تزايد انتشار الجمعيات الأهلية الدينية فى مصر وأهتمامها بتقديم الخدمات المختلفة يعد مثالا واضحا على هذا التأثير .

جدول رقم (٣)

توزيع أرباب الأسر فى العينة بحسب المهنة

المهنة	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
مهن فنية وعلمية وإدارية	٢١	١٠,٥	٣٢	١٦
مهن كتابية	٥	٢,٥	٩	٤,٥
مهن البيع	١١	٥,٥	٥	٢,٥
مهن الخدمات	٢٧	١٣,٥	٢٣	١١,٥
مهن الزراعة وتربية الحيوان	١٠٢	٥١,٠	١٠٥	٥٢,٥
عمال الإنتاج والنقل	٢١	١٠,٥	٢١	١٠,٥
لا يعمل	١	,٥	١	,٥
متقاعد / معاش	١٢	٦,٠	٤	٢,٠
الجملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تلعب مهنة رب الأسرة دورا رئيسياً فى تحديد مستواها الاقتصادى كما أنها تؤثر فى أشكال المشاركة المختلفة - حيث نجد أن ارتفاع مستوى الدخل المرتبط بالمهنة يتيح لرب الأسرة أن يسهم أسهاما ماديا فى المشروعات المختلفة سواء أكانت مشروعات حكومية أم مشروعات أهلية . ومما لاشك فيه أن جمع التبرعات لتدعيم الخدمات والمشروعات المختلفة أيا كان نوعها يتأثر تأثر واضحا بمستوى الدخل والذى يتحدد بدرجة كبيرة بنوع المهنة التى يعمل بها الفرد .

ويشير الجدول السابق رقم (٣) إلى توزيع أرباب الأسرة فى العينة حسب المهنة وقد تم تقسيم العينة على المهن تمشيا مع تصنيف منظمة العمل الدولية للمهن بالإضافة إلى حصر أرباب الأسر المتعطلين أو بالمعاش .

ويبدو من الجدول السابق أن أكثر من نصف أرباب الأسر يعملون بمهن الزراعة فى

هذين النوعين من القرى وأن كانت تزيد نسبيا فى القرية المتخلفة (البلابيش ٥٢,٥ ٪) عنها فى القرية المتقدمة (جزيرة شندويل ٥١ ٪) . ويتفق هذا مع شكل التركيب المهنى فى الريف المصرى بصفة عامة .

جدول رقم (٤)

توزيع أرباب الأسر فى العينة حسب المستوى التعليمى

المستوى التعليمى	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
أمى	١٠٧	٥٣,٥	٩٨	٤٩,٠
يقرأ ويكتب	٣٧	١٨,٥	٣٧	١٨,٥
مؤهل أقل من المتوسط	٢٦	١٣,٠	٩	٤,٥
مؤهل متوسط	٢٣	١١,٥	٤٣	٢١,٥
مؤهل جامعى	٧	٣,٥	١٣	٦,٥
الجملـــــــة	٢٠٠	١٠٠,٠	٢٠٠	١٠٠,٠

تؤكد بيانات جدول (٤) أهمية المستوى التعليمى فى التفرقة بين القرى موضوع الدراسة فى درجة التنمية . وبالنظر إلى الجدول نرى أن نسبة الأميين من أرباب الأسر فى العينة ترتفع فى القرية المتقدمة عنها فى القرية المتخلفة . ومما يلفت النظر فى هذا الجدول أن نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية فى القرية المتخلفة تبلغ تقريباً ضعف النسبة فى القرية المتقدمة . وتشير الدراسات المتاحة فى مجال المشاركة الشعبية إلى أن ارتفاع المستوى التعليمى يرتبط ارتباطا طرديا بدرجة هذه المشاركة فى المجالات المختلفة للتنمية .

جدول رقم (٥)

توزيع أرباب الأسر فى العينة حسب الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
أعزب	٤	٢,٠	٧	٣,٥
متزوج	١٩٢	٩٦,٠	١٩٠	٩٥,٠
مطلق	٢	١,٠	١	,٥
أرمل	١	,٥	٢	١,٠
الجملـــــــة	٢٠٠	١٠٠,٠	٢٠٠	١٠٠,٠

تلعب الحالة الزواجية دورا مؤثرا فى عملية المشاركة الشعبية فى المجالات المختلفة ، حيث نجد أن فـرص المشاركة تكون أوضـح بين المتزوجين والعـزاب عنها بين المطـلقين والأرامل ويشير الجدول السابق رقم (٥) إلى توزيـع أرباب الأسر فى العينة حسب الحالة الزواجية ، وقد تم تصـنيف هذه الحالة إلى أربع فئات هى أعـزب ، متزوج ، مطلق ، أرمل - وتبرز الـبيانات فى الجدول شـيوع الزواج فى قرى الدراسـة - ويمكن أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع درجة المشاركة فى المجالات المختلفة .

جدول رقم (٦)

توزيع أرباب الأسر فى العينة حسب الدخل الشهرى للأسرة

فئات الدخل	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
< ١٠٠	١٠٢	٥١,٠	٧٥	٣٧,٥
١٠٠ -	٤٢	٢١,٠	٦٥	٣٢,٥
٢٠٠ -	١٣	٦,٥	٢٤	١٢,٠
٣٠٠ -	٥	٢,٥	٩	٤,٥
٤٠٠ -	٣	١,٥	١	,٥
٥٠٠ +	٩	٤,٥	١	,٥
غير مبين	٢٦	١٣,٠	٢٥	١٢,٥
الجملـــــــة	٢٠٠	١٠٠,٠	٢٠٠	١٠٠,٠

يلاحظ من بيانات الجدول (٦) أن متوسط دخل الأسرة الشهرى يرتفع فى القرية المتخلفة (البلابيش) عنه فى القرية المتقدمة (جزيرة شندويل) ويمكن أن يكون لانخفاض الدخل الأسرى فى قرى الدراسة تأثير عكسى على التنمية والمشاركة الشعبية فى المجالات المختلفة للتنمية وأمكانية التبرع بالمال لتدعيم المشروعات التنموية من خلال الجهود الذاتية .

جدول رقم (٧)

توزيع أرباب الأسر فى العينة حسب وجود أملاك وعقارات

وجود أملاك وعقارات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
نعم	٨٩	٤٤,٥	٩٣	٤٦,٥
لا	٩٠	٤٥,٠	١٠٥	٥٢,٥
غير مبين	٢١	١٠,٥	٢	١,٠
الجملـــــــة	٢٠٠	١٠٠,٠	٢٠٠	١٠٠,٠

وتؤكد بيانات هذا الجدول ما جاء من استنتاجات الجدول السابق حيث نرى أنه مما يؤكد انخفاض مستوى الدخول الأسرية فى قرى الدراسة أن نسبة الأسر التى يوجد لديها أملاكا وعقارات أقل من نصف اجمالى الأسر فى العينة .

مما سبق يتضح أن سكان قرى الدراسة يتميزون بخصائص معينة يمكن أن تؤثر تأثيرا واضحا على ديناميات المشاركة الشعبية فى عمليات التنمية . حيث نجد أن ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض مستوى الدخول الأسرية يمكن أن يعوق جهود التنمية هذا من جانب . من جانب آخر يمكن أن يكون لخصائص أخرى مثل التركيب العمرى والتركيب المهنى تأثير إيجابى على التنمية - حيث أن تركز السكان فى فئات العمر الشابه يدفع بجهود التنمية إلى الأمام .

ثانيا: عرض الجداول الخاصة بمؤشرات الدراسة :

رغم أن هذه الدراسة تركز على المستوى المحلى إلا أنها تبدأ بتحديد وعى المواطنين بقضايا مجتمعهم القومى .

إذ يعتبر الوعى والمعرفة من أساسيات المشاركة ، حيث لا يمكن تصور أفعال مشاركة دون وعى بالواقع المعاش تتحول معه المشاركة إلى نشاط هادف لتحقيق مصلحة الفرد والجماعة ، والوعى الذى نقصده هنا ليس توافر مجموعة من المعلومات المتفرقة

الخارجية عن الواقع، وأنما هو نوع من الادراك المستند إلى معلومات صحيحة عن الواقع بأمكانياته وأوجه قصوره، وبمشكلاته بحيث يتضمن هذا الوعى رؤية إيجابية لتحسين وتغيير هذا الواقع، وهذا الوعى الاجتماعى لا يحتوى فقط على معلومات ومعارف وأنما أفكار ومشاعر[1] فهى على حد تعبير أحد الباحثين من الناحية الإجرائية وعى المواطن بمشاكل مجتمعه ، ومشاريع المساعدة الذاتية والدور الذى يمكن أن يلعبه هو فى حل هذه المشكلات[2] .

وسوف يحاول الباحث هنا أن يقيس هذا الوعى الاجتماعى على المستوى القومى العام وعلى المستوى المحلى .

وقد ركز الباحث على معرفة رؤية المبحوثين لأهم المشكلات على المستويين من وجهة نظرهم فى قطاعين أساسيين فى المجال الاجتماعى هما قطاع التعليم وقطاع الإسكان (والمعروف أن المجال الاجتماعى فى تراث التنمية يعنى أساسا ثلاث قطاعات هى التعليم والإسكان والصحة ، ولكن سوف يقتصر هنا على معالجة قطاعى الإسكان والتعليم فقط باعتبارهما أهم قطاعات العمل الإجتماعى .

جدول رقم (٨)

توزيع أرباب الأسر حسب رؤيتهم لأهم المشكلات التعليمية على مستوى المجتمع المصرى عموما

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
لا يوجد	٨٣	٤١,٥	٩٠	٤٥,٠
الأعباء المادية وكثرة المصروفات	٤٢	٢١,٠	٣٩	١٩,٥
الدروس الخصوصية	٤٠	٢٠,٠	٣٠	١٥,٠
الإزدحام والتكدس	٨	٤,٠	١٨	٩,٠
قله عدد المدرسين وعدم كفائتهم	١٥	٧,٥	١٢	٦,٠
المناهج والسياسات التعليمية	٦	٣,٠	٨	٤,٠
البطالة وتأخر التعيينات	٦	٣,٠	٣	١,٥
الجملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

(1) Alex Inkles: What is sociolgy; perintic Hall of India, New Delhi, 1971, p.16.

(٢) سوسن عثمان ، المشاركة الشعبية فى تنمية المناطق الحضرية المتخلفة ، المرجع الساق ، ص ١٣٤ .

تشير بيانات هذا الجدول إلى أن نسبة كبيرة فى القريتين أجابت بأنه لا توجد مشكلات تعليمية فى المجتمع المصرى ، وهى نسة تدل على ضعف الوعى بالواقع فى مجتمع يصنف موضوعيا على أنه من الدول النامية ويواجه العديد من المشكلات فى قطاع التعليم بصفة خاصة ورغم ارتفاع نسبة الذين اجابوا بعدم وجود هذه المشكلات فى العينتين إلا أنه هناك اختلافا فى هذه النسبة بينهما حيث تزداد هذه النسبة فى القرية المختلفة (٤٥ ٪) عنها فى القرية المتقدمة (٤١ ٪) والملاحظ أيضا أن النسبة الأكبر ممن رأو أن هناك مشكلات تعليمية فى عينة القريتين اعتبرت الأعباء المادية وكثرة المصروفات هى أهم مشكلة ، يلى ذلك نسبة من اعتبروا أن أهم مشكلة هى مشكلة الدروس الخصوصية حيث بلغت فى القرية المتقدمة (٢٠ ٪) والقرية المتخلفة (١٥ ٪) فى حين حازت مشكلة البطالة وتأخر التعينات على أقل نسبة من استجابات عينة القريتين .

والجدير بالملاحظة أن اجماع نسبة كبيرة من العينتين على عدم وجود مشكلات تعليمية يتفق مع غياب المشكلات التعليمية من سلم ترتيب الأولويات فى المشكلات القومية من وجهة نظر الجمهور العام فى الدراسة التى أجريت فى نطاق المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والتى لم تتضمن المشكلات العشرين الأول فيها أى مشكلات تتعلق بالتعليم[1] .

(١) سعد لبيب : المشاركة والتنمية الريفية ، مقالة فى مجلة تنمية المجتمع ، السنة الثانية عشر ، العدد الثانى ، ١٩٨٨ ، ص ١٩ .

جدول رقم (٩)

توزيع أرباب الأسر حسب رؤيتهم

للمشكلات التعليمية على مستوى القرية

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
لا يوجد	١٠٠	٥٠,٠	٩٥	٤٧,٥
الأعباء المادية وكثرة المصروفات	١٥	٧,٥	٤	٢, -
الدروس الخصوصية	٤٨	٢٤, -	٥٠	٢٥,٠
الإزدحام والتكدس	٣٠	١٥, -	٢٠	١٠,٠
قله عدد المدرسين وعدم كفائتهم	٥	٢,٥	١٠	٥,٠
المناهج والسياسات التعليمية	٤	٢,٠	٦	٣,٠
البطالة وتأخر التعيينات	٣	١,٥	١٠	٥,٠
الجملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تشير بيانات هذا الجدول إلى ارتفاع نسبة من اجابوا بعدم وجود مشكلات تعليمية على مستوى القرية حيث بلغت فى عينة القرية المتقدمة (٤٧ ٪) بينما بلغت فى عينة القرية المتخلفة (٥٠ ٪) وهذا يدل على أن كلا العينتين تعبران عن ضعف الوعى الاجتماعى على مستوى الواقع المحلى - أما بالنسبة لمن أجابوا بوجود مشكلات فقد رأت النسبة الغالبة منهم فى القريتين أن الدروس الخصوصية هى أهم هذه المشكلات .

جدول رقم (١٠)

توزيع أرباب الأسر حسب تصورهم لإمكانية قيام الأهالى بدور فى حل المشكلات التعليمية

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
نعم	٧٠	٣٥,٠	٥٠	٢٥,٠
لا	١٣٠	٦٥,٠	١٥٠	٧٥,٠
الجملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تشير بيانات هذا الجدول إلى زيادة نسبة الذين لا يرون للأهالى دور يمكنهم القيام به فى حل المشكلات التعليمية فى عينة القريتين (المتقدمة - المتخلفة على حد سواء) - ورغم أن البيانات الميدانية تشير إلى نقص الوعى العام لدى الجمهور العام ، إلا أن هذا يمكن تفسيره ارتباطا بالمشاركة بطريقتين : أحدهما ترى أن الجمهور العام للمواطنين ليس لديهم وعى كافى يؤهلهم لمشاركة حقيقة كاملة فى إدارة شئون مجتمعهم[١] أما الثانية فترى أن نقص الوعى لدى المواطنين مرجعه إلى عدم المشاركة الحقيقية وليس مبررا لتضييق فرص المشاركة . ومما لاشك فيه أن نقص الوعى هنا يؤثر على تصورات المواطنين لإمكانية قيامهم بدور فى زيادة معدلات المشاركة وزيادة اتجاهات المواطنين نحو المشاركة - ويمكن تبرير هذه النتيجة جزئيا بأحدى الملاحظات الميدانية خلال عملية جمع البيانات من القرية المصنفة بأنها متقدمة (جزيرة شندويل) حيث تبين أن أغلب مشروعاتها التنموية ذات صفة حكومية ولم يكن للأهالى دور بارز فيها .

(١) عبد المنعم شوقى : المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية ، مجلة اليقظة العربية ، السنة الثانية ، يونيه ١٩٨٧ ، ص ١١١ .

جدول رقم (١١)
توزيع أرباب الأسر حسب رأيهم فى أهم المشكلات
الإسكانية على مستوى المجتمع المصرى

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
لا يوجد	٨٥	٤٢,٥	٧٠	٣٥,٠
الكثافة العالية للسكن	٢٠	١٠,٠	٢٥	١٢,٥
قلة المتوفر من سكن	٢٧	١٣,٥	٦٠	٣٠,٠
غلاء أسعار الإيجار والبناء	٣٠	١٥,٠	٣٥	١٧,٥
سوء توزيع المساكن الشعبية	٢٠	١٠,٠	-	-
زيادة عدد السكان	٤	٢,٠	٥	٢,٥
غياب الشروط الصحية ونقص المرافق	٥	٢,٥	٢	١,٠
ضيق المساحة المخصصة للبناء	-	-	-	-
الاعتداء على الأرض	٤	٢,٠	٢	١,٠
قصور قوانين الاسكان	٥	٢,٥	١	,٥
الجملـــــــة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١١) إلى أن النسبة الغالبة فى العينتين عموما أكدت عدم وجود مشكلات اسكان فى المجتمع المصرى حيث كانت فى القرية المتقدمة ٤٢,٥ ٪ والقرية المتخلفة ٣٥ ٪ وهى نسبة كبيرة لاتتفق مع المعروف من مشكلات الإسكان فى المجتمع المصرى عموما - وكذلك لا تتفق مع ترتيب الجمهور العام للمشكلات التى

يواجهها المجتمع المصرى[1] والتى يرى من خلالها أن أزمة المساكن تحتل المرتبة الرابعة بين مشكلات المجتمع المصرى وهو ترتيب متقدم بين أولويات المشكلات .

وقد جاءت مشكلة قلة المتوفر من المسكن فى المجتمع المصرى فى الترتيب الثانى بالنسبة للمشكلات عموما .

أما المشكلات التى لم تنل أهمية خاصة كمشكلات أسكان فى المجتمع المصرى من وجهة نظر عينتى الدراسة فهى قصور قوانين الاسكان ومشكلة الاعتداء على الأرض الزراعية وكذلك غياب الشروط الصحية ونقص المرافق . . . وهى جميعا من المشكلات التى يعترف بها المتخصصون .

جدول رقم (١٢)

توزيع أرباب الأسر حس رأيهم فى

أهم المشكلات الإسكانية على مستوى القرية

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
لا يوجد	١٣٨	٦٩, -	١٣٥	٦٧,٥
قلة المساكن المتاحة	٢٨	١٤,٠	٣٠	١٥,٠
غلاء الإيجارات والبناء	١٤	٧,٠	١٥	٧,٥
زحام المساكن وضيقها	١٢	٦,٠	١٠	٥,٠
نقص المرافق والتهوية	٣	١,٥	٢	١,٠
ضيق الحيز العمرانى	٥	٢,٥	٤	٢,٠
شغل المنزل الريفى لمساحة كبيرة	-	-	٤	٢,٠
الجملـــــــة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

(37) Denis Goulet: Participation and development New Avenues, In: World development, vol 17, No. 2, 1989, p. 163.

يتضح من بينات هذا الجدول أن نسبة كبيرة من عينة القريتين أجابت بأنه لا توجد مشكلات إسكان على مستوى القرية ٦٩ ٪ و ٦٧ ٪ على التوالى وهى نسبة لا تتفق مع الواقع الفعلى للقرى المصرية عموما والتى تواجه مشكلات إسكان ترتبت على الزيادة السكانية فى الريف والتى ترتب عليها ضيق المساحة المخصصة للعمران والزحف على المناطق الفضاء والأرض الزراعية - والواقع أن مشكلات الإسكان لا تبدو فى القطاع الريفى بنفس الصورة البارزة فى القطاع الحضرى حيث لم يكن زمام مساحة العمران فى القرى محددا تحديدا قانونيا واضحا - بالإضافة إلى أن العديد من مساحات الفضاء الواقعة داخل الكتلة السكانية والتى كانت تستخدم فى تجهيز وتشوين المحاصيل الزراعية ، أمكن استخدامها للامتداد العمرانى بعد أن ظهرت الطرق الحديثة فى تجهيز المحاصيل وتخزينها وتبادلها التجارى . ومع ذلك نجد أن المساكن فى القرى لا تزال تعانى من نقص واضح فى المرافق والشروط الصحية - وتوضح بيانات الجدول أن المبحوثين فى القرية المتخلفة يواجهون مشكلة قلة المساكن المتاحة بنسبة أكبر من القرية المتقدمة رغم أنها تمثل أهم مشكلة فى القريتين .

جدول رقم (١٣)

توزيع أرباب الأسر حسب تصورهم لإمكانية قيام الأهالى

بدور فى حل المشكلات السكانية

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
نعم	٢٨	١٤,٠	٥٠	٢٥,٠
لا	١٧٢	٨٦,٠	١٥٠	٧٥,٠
الجملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تشير بيانات هذا الجدول إلى أن نسبة كبيرة من العينة فى القريتين لاترى إمكانية قيام الأهالى بدور فى حل مشكلات الإسكان فى المجتمع - والجدير بالذكر والملاحظة أن نسبة من يرون إمكانية قيام الأهالى بدور فى حل المشكلات من وجهة نظر أرباب الأسر فى القريتين نسبتهم أكبر فى القرية المتخلفة عنه فى القرية المتقدمة ، ورغم أن هذه النسبة

محدودة على مستوى القريتين بصورة عامة إلا أن الفارق بين توزيع المبحوثين فى القريتين حسب هذا البعد يؤكد القول بأن ابناء القرية المتخلفة أو الأقل نمو لديهم تصور أقوى بأمكانية قيام الأهالى بدور فى حل المشكلات .

جدول رقم (١٤)

توزيع أرباب الأسر حسب مدى وعيهم بوجود تنظيمات أهلية تمثل قنوات للمشاركة

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
جمعية تنمية المجتمع	٦٥	٪٣٢	٨٠	٪٤٠
جمعية خيرية دينية أو عامة	٦٧	٪٣٤	١٢٠	٪٦٠
جمعية تعاونية استهلاكية	٨٠	٪٤٠	٩٦	٪٤٨
جمعية تعاونية زراعية	١٧٠	٪٨٥	١٨٠	٪٩٠
مركز شباب	١١٠	٪٥٥	١٥٠	٪٧٥
مجلس آباء ومعلمين	٥٠	٪٢٥	٤٨	٪٢٤
جمعيات انتاجية	٤	٪٢	٦	٪٣

ملحوظة : تم حساب النسب مقارنة بإجمالى المفردات وليس الاستجابات . يوضح الجدول السابق مدى معرفة المبحوثين بالتنظيمات الأهلية التى تمثل قنوات للمشاركة فى مجتمعهم ، حيث يتضح من الجدول أن أكثر التنظيمات الأهلية المعروفة للأهالى هى الجميعات التعاونية الزراعية وهذا أمر منطقى يتسق مع الطبيعة الريفية الزراعية لهذه المجتمعات ، ومع الدور التقليدى الذى قامت به هذه الجميعات فى المجتمعات الريفية ، إلا أن الجمعيات الزراعية تبدو معروفة أكثر لأبناء القرية الأقل نمو ، وتأتى مراكز الشباب فى المرتبة الثانية من حيث معرفة المواطنين بها فى القريتين مع زيادة فى المعرفة بمراكز الشباب بين القرية الأقل نمو عن القرية الأكثر نمو - وجاءت المعرفة بوجود

الجمعية التعاونية الإستهلاكية فى المرتبة الثالثة وبنسب قريبة بين القريتين الأكثر نمو (٤٠٪) والأقل نمو (٤٨٪) فى حين جاءت معرفة المواطنين بجمعيات خيرية دينية أو عامة فى المرتبة الرابعة وأن كانت درجة المعرفة فى القرية الأقل نمو تزيد إلى الضعف تقريبا بما يدل على أن المعرفة بهذه الجمعيات الخيرية العامة والدينية أكثر شهرة بين القرى الأقل نمو عنها بين القرى الأكثر نموا .

بعد ذلك جاءت درجة معرفة الأهالى بجمعيات تنمية المجتمع وذلك بنسب تكاد تكون متعادلة بين القرية الأكثر نمو والقرية الأقل نمو . وبصفة عامة يمكن القول أنه مع استبعاد الجمعية التعاونية الزراعية - يكون هناك نسبة كبيرة من الأفراد فى قرى الدراسة لا يعرفون شيئا عن أى تنظيمات أهلية للمشاركة - ويلاحظ أيضا أن نسبة من يعرفون بوجود كل تنظيم من هذه التنظيمات أو بعضها فى القرية الأقل نمو تزيد عنها فى القرية الأكثر نموم بصورة عامة .

جدول رقم (١٥)

توزيع أرباب الأسر حسب عضويتهم فى التنظيمات الأهلية

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
أعضاء جمعية تنمية المجتمع	٦	٣٪	٤	٢٪
أعضاء جمعية خيرية دينية أو عامة	٤	٢٪	٦	٣٪
أعضاء جمعية تعاونية إستهلاكية	٢٦	١٣٪	٢٠	١٠٪
أعضاء جمعية تعاونية زراعية	٦٠	٣٠٪	٧٠	٣٥٪
أعضاء مركز شباب	١٠	٥٪	١٠	٥٪
أعضاء مجلس آباء	٦	٣٪	١٠	٥٪
جملة الأعضاء	١١٢	٥٦٪	١٢٠	٦٠٪
جملة غير الأعضاء	٨٨	٤٤٪	٨٠	٤٠٪
الجملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

توضح بيانات هذا الجدول أن نسبة العضوية فى التنظيمات الأهلية تنخفض كثيرا عن مدى الوعى بوجود هذه التنظيمات كقنوات للمشاركة ومن الواضح أيضا أن نسبة تتراوح بين ٤٤ ٪ ، ٤٠ ٪ من عينة قرى الدراسة ليسوا أعضاء فى أى التنظيمات الأهلية المذكورة وبالتالى فهذا معناه أن نسبته ليست بالقليلة تقترب من نصف المجتمع تقريبا ليس لهم أى حضور فى قنوات المشاركة المنظمة جميعا ، ومع ذلك فقد كان من المتوقع أن تكون نسبة من ينتمون بالعضوية العادية فى تنظيم واحد على الأقل من ابناء القرية المتقدمة تزداد عن نسبتهم عند نظرائهم فى القرية (المتخلفة) ولكن بيانات الدراسة اثبتت العكس .

ومن ناحية أخرى فأن نسب توزيع الأعضاء على التنظيمات الأهلية المختلفة ذات دلالات أخرى ، فأعلى التنظيمات التى حازت على نسبة عضوية فى قرى الدراسة هى الجمعيات التعاونية الزراعية ، ولكن لما كانت العضوية فى الجمعيات الزراعية ذات طبيعة تقليدية شبه اجبارية فأنها لا تعبر تعبيرا حقيقيا عن المشاركة الحقيقية ، والواقع أن القرية المتقدمة جاءت نسبة الأعضاء فى الجمعيات الزراعية فيها أقل من نظرائهم فى القرية المتخلفة .

وقد استحوزت الجمعية التعاونية الاستهلاكية على المرتبة الثانية من حيث عضوية المواطنين فيها ولكن بفارق كبير عن العضوية فى الجمعيات الزراعية .

وقد استحوذ مركز الشباب على المرتبة الثالثة فى العضوية بين التنظيمات وقد جاءت نسبة الأعضاء فى مركز الشباب بين الأعضاء فى تنظيمات فى العينة متعادلة بين القريتين المتقدمة (٥ ٪) والمتخلفة (٥ ٪) .

أما العضوية فى جمعيات تنمية المجتمع فقد جاءت منخفضة كثيرا فى قرى الدراسة عموما إذ بلغت نسبة الأعضاء فيها ٣ ٪ فى القرية المتقدمة و ٢ ٪ فى القرية المتخلفة .

واجمالا يمكن القول :

(١) أن جملة الأعضاء فى عينة الدراسة عموما فى التنظيمات الأهلية بما فيها الجمعية التعاونية الزراعية بلغت ٥٦ ٪ فى القرية المتقدمة ، ٦٠ ٪ فى القرية المتخلفة وهى نسبة تبدو أكثر من حجمها الواقعى لأنها تتضمن أعضاء الجمعية التعاونية الزراعية ويدخل فيها كل من هو عضو فى تنظيم أهلى واحد فقط . وتتفوق القرية المتخلفة على القرية المتقدمة من حيث نسبة عضوية مواطنيها فى التنظيمات

بناءا على ذلك وهذه النتيجة تتسق مع نسبة الوعى بوجود هذه التنظيمات فى قرى الدراسة .

(٢) أن جملة الأعضاء فى التنظيمات الأهلية - فى عينة الدراسة تنخفض كثيرا إذا استبعدنا منها الأعضاء فى الجمعيات الزراعية حيث نجدها ٢٦٪ فى القرية المتقدمة و ٢٥٪ فى القرية المتخلفة هذه النسبة منخفضة فى قرى الدراسة عموما ومنخفضة أكثر - من المتوقع - فى القرية المتقدمة .

(٣) كشفت مقارنة نسب العضوية حسب التنظيمات الأهلية عن استحواذ الجمعيات التعاونية الزراعية على عضوية أكبر نسبة من العينة فى القريتين تليها عضوية الجمعيات التعاونية الإستهلاكية ثم عضوية مراكز الشباب ثم عضوية مجالس الأباء والمعلمين ثم عضوية الجمعيات الأهلية بما فيها جمعية تنمية المجتمع .

حدول رقم (١٦)

توزيع أرباب الأسر الأعضاء فى الجميعات والتنظيمات حسب نوع العضوية

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
عضو عادى	١٠٨	٩٦,٤	١١٥	٩٥,٨
عضو مجلس إدارة	٢	١,٨	٣	٢,٥
رئيس مجلس إدارة	٢	١,٨	٢	١,٧
الجملـــــــة	١١٢	١٠٠	١٢٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من الأعضاء فى التنظيمات الأهلية بغض النظر عن مسماها - ليسوا فى مناصب قيادية داخل هذه التنظيمات فى قرى الدراسة عموما وهذه النسب العالية تمثل خللا اضافيا وغيابا حقيقيا لتواجد المواطنين في هذه التنظيمات خاصة إذا أضفنا انخفاض نسبة العضوية فى هذه التنظيمات أصلا مما يجعل الباحث يتوقع ألا تكون هذه التنظيمات شعبية أهلية بقدر ما هى هياكل خاوية إلا من بعض الممارسات الفردية الهامشية . فإذا ما تم حساب نسبة الأعضاء فى مناصب

قيادية بالمقارنة إلى إجمالى العينة تكاد تختفى نسبة من يقومون بدور حقيقى وفعال فى إدارة شئون المجتمع من قبل الأهالى .

جدول رقم (١٧)

توزيع أرباب الأسر حسب الدور الفعلى الذى قاموا به من خلال عضوية الجمعيات فى حل مشكلات القرية

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
لم يقم بأى دور	١٠٠	٨٩,٢	١٠٠	٨٣,٣
شارك فى تنفيذ مشروعات حكومية	٢	١,٨	٣	٢,٥
شارك فى تنفيذ مشروع محلى بالجهود الذاتية	٤	٣,٦	٥	٤,٢
شارك فى التأثير على موظفى الحكومة لتحسين الخدمة	٤	٣,٦	٥	٥,٢
شارك فى مشروعات خيرية للفقراء	-	-	٣	٢,٥
شارك فى إجراء مصالحات بين الأهالى	٢	١,٨	٤	٣,٣
الجملة	١١٢	١٠٠	١٢٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن النسبة الغالبة من الأعضاء لم يسبق لهم الاندماج من خلال عضويتهم - فى ممارسة أى نشاط لخدمة المجتمع وتنميته فأكثر من ٨٥ ٪ من الأعضاء فى هذه التنمظيمات فى قرى الدراسة لم يقوموا بهذا الدور - ومن ناحية أخرى فأنه رغم غياب هذا الدور عموما فإن غيابه أكثر وضوحا فى القرية المتقدمة عنه فى القرية المتخلفة .

أما بالنسبة للفئة المحدودة التى شاركت بالفعل فقد تباينت نوعية مشاركتها بين القريتين (المتقدمة - المتخلفة) ولكن بشكل عام كان أكثر فاعلية فى القرية المتخلفة عنها فى القرية المتقدمة .

هكذا فالمواطنون فى قرى الدراسة ليسوا على معرفة كافية بما يوجد فى مجتمعاتهم المحلية ومجتمعهم القومى من مشكلات ، ففئة كبيرة لا ترى وجود مشكلات أصلا سواء داخل الإطار المحلى أو حتى المجتمع القومى أو داخل إطار الأسرة ومن ناحية أخرى فإن نسبة كبيرة أيضا لا تعرف بوجود التنظيمات الأهلية التى ينظر إليها رسميا كقنوات للتعبير والمشاركة فى إدارة شئونهم والتعاون على إشباع احتياجاتهم - والذين يعرفون بهذه التنظيمات تنتمى نسبة منهم فقط بالعضوية فى هذه التنظيمات وهؤلاء الأعضاء شاركت منهم نسبة أقل فى القيام بدور فعلى من خلال هذه العضوية . ونسبة أقل أيضا فى إحتلال منصب مسئولية لإدارة هذه التنظيمات .

ومع انخفاض صور المشاركة فى قرى الدراسة عموما من خلال هذه المؤشرات فإن القرية المتقدمة كانت صور المشاركة فيها أكثر انخفاضا عن القرية المتخلفة فالمتقدم أو الأكثر نموا إذن لا يعنى الأكثر مشاركة فى التنظيمات الأهلية الرسمية المتاحة .

جدول رقم (١٨)

توزيع أرباب الأسر حسب مدى استعدادهم للمشاركة

فى بناء مدرسة أو توسيع فصولها

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
نعم	١٤٠	٧٠	١٦٥	٨٢,٥
لا	٦٠	٣٠	٣٥	١٧,٥
الجملة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من أرباب الأسر قد أبدت الاستعداد للمشاركة فى بناء مدرسة أو فصول جديدة ، وهى نسبة كبيرة لا تتفق مع صور المشاركة

الفعلية فى عضوية التنظيمات أو الرغبة فى إدارة شئونها ، ويبدو أن زيادة نسبة من ايدوا الاستعداد للمشاركة ترجع إلى الطبيعة الإنسانية القائمة - بين ما يبديه المرء من استعداد لفظى للقيام بفعل ما ، وبين القيام به بالفعل ، كما يمكن تفسير ذلك فى ضوء موقف المشاركة المطروح حيث أن المشاركة فى بناء مدرسة مثلا قد تبدو للمواطنين مشاركة فى مشروع ملموس يشبع حاجة واضحة .

ومن ناحية أخرى فأن نسبة من أبدوا استعدادا للمشاركة فى بناء مدرسة فى القرية المتخلفة فاقت نسبة نظرائهم فى القرية المتقدمة مما يؤكد مرة أخرى أن ما تحقق من تنمية فى القرية المتقدمة لا علاقة له باستعداد مواطنى القرية للمشاركة .

جدول رقم (١٩)

يوضح توزيع أرباب الأسر حسب صور المشاركة التى أبدوا استعدادهم لتقديمها فى بناء مدرسة

القرى / المتغيرات	جزيرة شندويل		البلابيش	
	عدد	٪	عدد	٪
التبرع بالمال أو الأرض	١٠٥	٥٢,٥	١١٥	٥٧,٥
التطوع بالجهد	٩١	٤٥,٥	٨٠	٤٠,٠
تقديم الرأى والخبرة	٤	٢,٠	٥	٢,٥
الجملـــــــة	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكثر صور المشاركة التى أبدى أرباب الأسر فى قرى الدراسة استعدادهم لتقديمها هى المساهمة بالمال أو الأرض يليها التطوع بالجهد واخيرا تقديم الرأى أو الخبرة .

والواقع أن المواطنين من أرباب الأسر فى قرى الدراسة لم يبدوا استعدادا للمساهمة بالرأى والخبرة . رغم أن ذلك قد يبدو الأقل تكلفة بالنسبة لصور المساهمة الأخرى . ولاشك أن هذا يتفق مع المنطق القائل بأن المواطنين ليس لديهم الخبرة الكافية لتقديمها فى بناء مدرسة ولكن الحقيقة أن هذه النسبة الضئيلة ممن أبدوا استعدادهم للمشاركة

بالرأى والخبرة تبدو خطيرة - فهى تدل على مدى ما وصل إليه حال المواطن من شعور بأنه ليس على المستوى المطلوب لابداء الرأى فيما تحتاج إليه قريته والواقع أن هذا لا يتصل بأدراك المواطن لافتقاره للاراء الهامة والصائبة فيما يتعلق بأمر يخص مجتمعه ، وأنما يتعلق بتراث هائل من التجارب التى تعلم خلالها أن رأيه وخبرته لن يؤخذ بهما وأن عليه أن يبدى استعدادا لما يمكن أن يطلب من من أجل توفير الخدمات له . ولو أن الأمر يتعلق بأدراكه الواقعى لافتقاره إلى الرأى والخبرة فى مشروع يخص قريته ، فهو أكثر افتقارا للمال والأرض - بل وللجهد اللازم لبناء مدرسة - لقد تعلم المواطنون أن أى مساومة على امتلاك زمام أمورهم يترتب عليها افتقارهم للخدمات التى يمكن أن تتاح لهم من قبل الحكومة إذا التزموا بشروط الحكومة لتقديمها لهذه الخدمة .

نتائج الدراسة وتوصياتها

يمكن تلخيص أبرز نتائج الدراسة الميدانية فى النقاط الآتية :

أولاً : خصائص عينة الدراسة :

يوجد اختلاف واضح فى الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لرب الأسرة فى القرية المتقدمة (جزيرة شندويل) عنها فى القرية المتخلفة (البلابيش) وما يلفت النظر فى الاختلافات القائمة بينهم ارتفاع نسب أرباب الأسر الذين يعملون فى المهن غير الزراعية فى القرية المتخلفة عنها فى القرية المتقدمة ومما يلفت النظر كذلك ارتفاع نسبة المتعلمين فى القرية المتخلفة عنها فى القرية المتقدمة . وهذه النتيجة تختلف مع المؤشرات التى وضعها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية لتصنيف القرى حسب مستوى التنمية ، وهو ما يستدعى أن نضع فى اعتبارنا مؤشرات متعددة لتحديد هذا المستوى وهذا ما يتفق مع الاتجاهات الحديثة فى أدبيات التنمية ، وقد يمكن تفسير ذلك بأن القرية المتقدمة تضم شرائح اجتماعية تمتلك أرضا زراعية تكفيها ، بينما تفتت الملكية فى القرية المتخلفة أوجب على سكانها التحول عن العمل الزراعى إلى غيره .

كذلك اتضح شيوع الزواج فى قرى الدراسة مما يؤدى إلى أرتفاع درجة المشاركة فى المجالات المختلفة ، كما اشارت نتائج الدراسة أيضا أن متوسط الدخل الشهرى يرتفع فى القرية المتخلفة عنه فى القرية المتقدمة .

ثانياً: مستوى التنمية والمشاركة :

١- بالنسبة لوعى المواطنين :

بالمقارنة بين القرية المتقدمة (الأكثر نموا) والقرية المتخلفة (الأقل نموا) من حيث الواقع الاجتماعى ومشكلاته يتبين أن أبناء القرية المتقدمة أقل وعيا من حيث وجود مشكلات تعليمية على المستوى المحلى فى حين أنهم أكثر وعيا بوجود مشكلات تعليمية على المستوى القومى ، وعلى العكس من ذلك فإن ابناء القرية الأقل نموا أكثر ادراكا للمشكلات التعليمية على المستوى المحلى أكثر منه على المستوى القومى .

وفى القرية الأكثر نموا حيث تجيب نسبة أكبر منهم بأنه لا توجد مشكلات تعليمية على المستوى المحلى فقد يعتبر ذلك تعبيرا عن توافر الخدمات التعليمية بشكل أفضل فى هذه القرية .

أما بخصوص الوعى بالمشكلات السكانية فقد زادت نسبة من أجابوا بأن المجتمع المصرى عموما يواجه مشكلات اسكان ، فى حين انخفضت هذه النسبة لمن اجابوا بأن هناك مشكلات اسكانية محلية من وجهة نظر القرية الأكثر نموا وبالمقابل فأن ابناء القرية الأقل نموا كانوا أكثر وعيا بوجود مشكلات على المستوى المحلى ونسبة كبيرة منهم لم تر أن هناك مشكلات اسكانية على المستوى القومى .

أما من حيث نوعية المشكلات التى رصدها أرباب الأسر فى القريتين فقد تباينت نسبة القائلين بوجود كل منها على المستويات المختلفة سواء فى قطاع التعليم أو الاسكان ، وقد رصدت مشكلات الدروس الخصوصية فى التعليم كمشكلة شائعة على المستوى القومى والمحلى وكذلك الحال بالنسبة لمشكلة نقص الامكانيات المادية ، أما أرباب الأسر فى القرية المتخلفة فقد اشتكوا من نقص المدارس وتكدس الفصول بصورة أكثر مما يدل على أن القرية المتقدمة تنال خدمات حكومية أوفر من الأخرى .

أما بالنسبة لمشكلات الاسكان فقد تباينت نسبة المبحوثين فى القريتين من حيث رؤيتهم للمشكلات ، فقد اشتكى أبناء القرية المتخلفة من قلة المتوفر من سكن على المستوى القومى والمحلى فى حين رصد أبناء القرية المتقدمة المشكلة فى غلاء أسعار الإيجار والبناء .

أما من حيث الوعى بوجود التنظيمات الأهلية التى تمثل قنوات للمشاركة فقد تفوقت نسبة من يعـرفون بوجود هذه التنظيمات من أبـناء القرية المتخلفة ، كمـا أن معرفة ابناء القرية المتخلفة بوجود تنظيمات محلية يتسق مع وعيهم أيضا بوجود مشكلات فى واقعهم المحلى .

وأبرز نتائج قـضية الوعى عموما هـى أن القرية المتخلفـة تعتبر أكثر وعيـا بواقعها المحلى من حيث ما فيه مـن مشكلات أو القائم فيه من تنظيمات أهلـية على العكس من ذلك الحال فى القرية المتقدمة .

٢- بالنسبة لأفعال المشاركة :

أتضح من نتائج الدراسة أن نسبة من ينتمون كأعضاء فى التنظيمات الأهلية من أبناء القرية المتخـلفة أكبر من نظيرتها فى الـقرية المتقدمة - وفى نفس الوقـت تزداد نسبة من يتمتعـون بمسئولية - رئاسية (عضـو مجلس إدارة أو رئيس) داخل هذه التنـظيمات من أبناء القرية المتخلفة عنها فى القرية المتقـدمة وأيضا فإن نسبة كبيرة من أعضاء التنظيمات فى القرية المتـخلفة قامت بالفعل بأدوار فـى حل مشكلات المجتمع من تلك الـنسبة التى قامت بأدوارمشابهة فى القرية المتقدمة . وقـد تباينت نوعية الأدوار التى قامت بها أعضاء كل مجموعة إذ قام أبناء القرية المتخلفة بتـنفيذ مشروعات بالجهود الذاتية وكذلك محاولة الضغط على الموظفين الحكوميين لتحسين الخدمة .

٣- بالنسبة لاتجاهات المواطنين نحو المشاركة :

قد ظهر من البيانـات أن نسبة كبيرة من أبناء القرية المتقـدمة رأت أنه ليس بأمكان الأهالى القيام بدور فى مواجهة مشكلات مجتمعهم التعليمية أو الاسكانية .

كذلك فأن أبناء القرية المتخلفة أبدت نسبة كـبيرة منهم الاستعداد للمشاركة فى بناء مدرسة أو إضافـة فصول جديدة فى مـجتمعاتهم . وقـد أبدت النسبة الأكـبر من هؤلاء الاستعداد للتبرع بالمال لاتمام ذلك ، وهذا معناه أن أبناء القرية المتخلفة قد أبدوا استعداد أكبر للمشاركة فى المشروعات وتمويلها .

أن القضيـة الاجمالية هنا هـى أن مستوى التنمـية - الذى تبناه هذا الـبحث - لم تنعكس له أى آثار على وعـى المواطنين بواقعهم أو ممارستهم الفعليـة للمشاركة أو حتى اتجاهاتهم الايجابية نحو المشاركة .

خاتمة وتوصيات :

أن الدراسة قد كشفت عن تدنى مستويات وصور المشاركة الشعبية من خلال التنظيمات الرسمية القائمة فى قرى الدراسة بغض النظر عن مستوى التنمية - ومن هنا فأن الباحث يوصى بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث حول غياب المشاركة فى المجتمع الريفى بهذه الصورة ، كما يوصى الباحث أيضا بضرورة إعادة تقييم هذه التنظيمات من حيث أساس وجودها وطريقة تنظيمها واداراتها بهدف تصحيح مسارها بحيث تتحول قنوات فعالة للمشاركة فى المجتمع .

- أوضحت الدراسة أن معايير تصنيف القرى التى يستند إليها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية من حيث مستويات التنمية ، لم تأخذ فى اعتبارها الصورة الحقيقة لمبادرات الأهالى فى المشاركة فى شئون مجتمعاتهم فقد دلت الملاحظات الميدانية على قرية جزيرة شندويل على سبيل المثال أن معظم المشروعات التى قامت فى هذه القرية واعتبرت على أساسها من القرى ذات المعدلات التنموية المرتفعة، كانت مشروعات حكومية تمويلا وإدارة . وذلك مما يتطلب معه إعادة تقييم للاوضاع عموما ولمستويات التنمية بوجه خاص .

- يوصى الباحث بداسة صور المشاركة الشعبية التقليدية التلقائية فى المجتمع الريفى ومدى اشباعها لحاجات المواطنين الريفيين الأمر الذى يجلهم فى غنى عن المشاركة فى التنظيمات الرسمية .

الملاحـــق

استبيان بحث

التنمية وعلاقتها بوعى المواطنين ومشاركتهم فى المجتمع المحلى

دراسة ميدانية على قريتين بمحافظة سوهاج

بيانات هذا الاستبيان سرية ولن تستخدم فى غير أغراض البحث العلمى

إعداد

د. أحمد محمد السيد أمام عسكر

مدرس علم الاجتماع

بكلية آداب قنا

جامعة جنوب الوادى

أولا : البيانات الاساسية :

قرية المبحوث :

١- السن : ٢٥

٢٥ - ٣٠

٣٥ - ٤٠

٤٥ - ٥٠ +

٢- الديانة : مسلم : مسيحى :

٣- المهنة : ١- مهن فنية وإدارية ٢- مهن كتابية

٣- مهن البيع ٤- مهن الخدمات

٥- مهن الزراعة وتربية الحيوان . ٦- لا يعمل .

٧- عمال الإنتاج والنقل . ٨- متقاعد / معاش

٤- المستوى التعليمى : أمى : يقرأ ويكتب :

مؤهل أقل من المتوسط :

مؤهل متوسط :

مؤهل جامعى :

٥- الحالة الزواجية :

أعزب متزوج

مطلق أرمل

٦- الدخل الشهرى :

١٠٠

١٠٠ - ٢٠٠

٣٠٠ - ٤٠٠

٥٠٠ + غير مبين

٧- الاملاك والعقارات

نعم ☐ لا ☐

٨- ماهى أهم المشكلات التعليمية من وجهة نظرك على مستوى المجتمع المصرى عموما ؟

٩- ما هى أهم المشكلات التعليمية من وجهة نظرك على مستوى القرية ؟

١٠- هل تعتقد أن الأهالى بأمكانهم القيام بدور فى حل المشكلات التعليمية ؟

نعم ☐ لا ☐

١١- ماهى أهم المشكلات الخاصة بالسكن من وجهة نظرك على مستوى المجتمع المصرى عموماً ؟

١٢- ماهى أهم المشكلات الخاصة بالسكن من وجهة نظرك على مستوى القرية ؟

١٣- هل تعتقد أن الأهالى بامكانهم القيام بدور فى حل مشكلات السكن ؟

نعم ☐ لا ☐

١٤- هل سمعت عن وجود أى تنظيم أو جمعية من التنظيمات والجمعيات الآتية فى قريتكم ؟

نوع الجمعية	الإستجابة
١- جمعية تنمية المجتمع . ٢- جمعية خيرية دينية أو عامة . ٣- جمعية تعاونية استهلاكية . ٤- جمعية تعاونية زراعية . ٥- مركز شباب . ٦- مجلس أباء ومعلمين . ٧- جمعيت أنتاجية أخرى .	

١٥- هل أنت عضو فى تنظيم أو جمعية من التنظيمات أو الجمعيات الآتية :

نوع الجمعية	الإستجابة	
	نعم	لا
١- جمعية تنمية المجتمع . ٢- جمعية خيرية دينية أو عامة . ٣- جمعية تعاونية استهلاكية . ٤- جمعية تعاونية زراعية . ٥- مركز شباب . ٦- مجلس أباء .		

فى حالة الإجابة بنعم

١٦ ما هو نوع العضوية :

١- عضو عاد ٢- عضو مجلس إدارة

٣- رئيس مجلس إدارة

١٧- هل سبق لك المساهمة فى حل أى مشكلة خاصة بالقرية التى فيها من خلال أى تنظيم أو جمعية من الجمعيات .

نوع الجمعية	الإستجابة	
	نعم	لا
- لم يقم بأى دور .		
- شارك فى تنفيذ مشروعات حكومية .		
- شارك فى تنفيذ مشروع محلى بالجهود الذاتية .		
- شارك فى التأثير على موظفى الحكومة لتحسين الخدمة .		
- شارك فى مشروعات خيرية للفقراء .		
- شارك فى إجراء مصالحات بين الأهالى .		

١٨- هل أنت على استعداد للمشاركة فى بناء مدرسة أو توسيع فصولها .

نعم ☐ لا ☐

١٩- ماهى الطريقة التى يمكن تساهم بها فى بناء مدرسة .

* التبرع بالمال أو الأرض ☐
* التطوع بالجهد ☐
* تقديم الرأى والخبرة . ☐